الفتوح ومشكلة الارض

سقوط مشروع الدّولة في العهد الراشدي

د. ابراهيم بيضون

كانت الدولة بُعيد وفاة النبي في مطالع العام الحادي عشر للهجرة، قد حققت فيما سمي بوحدة الجماعة[١] في شبه الجزيرة العربية، التي تكرّست عملياً بفتح مكة وموقعة حنين. فقد سقطت مع الأولى، رموز الوثنية ومنظومة «الإيلاف»، وانكفأ مع الثانية تيار البداوة، محدثة فيه هزة عميقة. ولكن وحدة الدولة، لم تتحقق إلاّ في عهد أبي بكر، بعد القضاء على حركة الرّدة وربط القبائل بالدولة في إطار متماسك من المركزية السياسية. ولا ريب أن وجود شخصية كهذه على رأس السلطة بعد النبي، شديدة التأثر به والالتزام بالإسلام، كان وراء انطباع هذا العهد بسمة خاصة، كاستمرار لسلفه ومتصل به. فما لم يقم النبي المؤسس باستكماله، عمد أبو بكر الى تنفيذه، كنائب له (خليفة رسول الله)، دون إعطاء نفسه حق التشريع أو المبادرة بما يتجاوز معالم السياسة التي اختطها النبي[٢] «وإنما انا متبع ولست بمبتدع»[٣]. ومن البديهي أن مهمة كتلك التي قام بها أبو بكر في مرحلة عبور خطيرة من عصر إلى آخر أو من النبوة إلى الخلافة، لم تكن مهمة متواضعة، وإنما كانت الخطوة الأولى الانتقالية في طريق الدولة الموحدة كما توسم النبي ملامحها المستقبلية.

وكانت حملة تبوك، مقدمة جذرية لحركة الفتوح التي وضعت الدولة الصاعدة على مفترق جديد. فقد جاء توقيتها بعد عام من سقوط مكة (٩هـ)، ومسبوقة برسائل النبي إلى الملوك والامراء بمن فيهم رؤساء القبائل على أطراف شبه الجزيرة[٤]. واذا تجاوزنا المواقف المتفاوتة إزاء هذه الدعوة فان اقترانها بعمل عسكري وبقيادة النبي نفسه، يضع مشروع الدولة غير الحجازية في إطاره التنفيذي، متكاملة فيه الدعوة مع الحرب، دون أن يكون ثمة

تلازم بالضرورة بين الوسيلة والهدف؛ وجاءت محصلة هذه الحملة التي غلب عليها الطابع التفاوضي مع عرب الشام (عاملة، لخم، جذام[٥] مجموعة من معاهدات الجوار[٦]. ولعلّ أهمية المنطقة الاقتصادية، حيث مراكز هذه القبائل، التي تصل الحجاز بأسواق الشام، كانت من دوافع حملة النبي الملحة التي كانت آخر «غزواته»[٧]، التي حقق خلالها أول حضور معنوي للإسلام، وراء حدود شبه الجزيرة، وفي منطقة حيوية بالنسبة لدولته الصاعدة. ولقد عبّرت هذه المحاولة بما حققته من نتائج، عن مضمون السياسة الخارجية للنبي، حيث كانت هذه المنطقة في أولويات اهتمامه، مؤكداً ذلك في حملة أسامة بن زيد، التي نفذها بشيء من الاصرار في أخريات أيامه، وكانت لا تزال على أميال قليلة من المدينة (الجرف)[٨] في طريقها الى الشام عندما توفي النبّي.

وكان أبو بكر ملتزماً بكل ما خطط له النبي بما في ذلك حملة أسامة، التي تابع تنفيذها رغم الأحداث العاصفة آنذاك في (المدينة وخارجها)، وتردد قائدها في استكمال المهمة[٩]، ربما تفادياً للابتعاد عن عاصمة الخلافة دون أن يكون له دور في مثل تلك الظروف. ولكن حملة أسامة يكتنفها الغموض بعد ذلك، حيث طغت عليها حروب الردّة التي استأثرت بكل اهتمام الدولة. ويبدو أنها لم تحقق ما يذكر من النتائج العسكرية، واقتصرت أخبارها في روايات المؤرخين على المسافة الزمنية التي امتدت بين الخروج من (المدينة) والعودة إليها، والتي نراوحت بين الأربعين والسبعين يوما[١٠]. على أن هذه الحملة من منظور آخر، تؤكد حتمية الارتباط بالشام، كأحد الخيارات الضرورية لخروج الدولة من العزلة. وقد جاء تنفيذها ما يتعدى الالتزام الأدبي بقرار سابق، الى تبني خطة توسعية في الاتجاه المرسوم، تفرضها تلك المرحلة بشيء من الإلحاح.

وهكذا جاءت دعوة أبي بكر بعيد اخماد تمرّد القبائل «أهل مكة والطائف واليمن وجميع العرب بنجد والحجاز» حسب قول البلاذري للتوجه الى الشام[١١]، و «يستنفرهم للجهاد ويرغبهم فيه وفي غنائم الروم»[١٢]، كما يضيف المؤرخ نفسه. ويتوجه بيان الخليفة كما يتضح لنا إلى المسلمين الجدد، لا سيما قريش غير المهاجرة وحلفائها من ثقيف فضلاً عن اليمن ، مستحثاً اياهم على الجهاد، الذي لم يعرفوا من مضمونه الإسلامي إلا القليل في ذلك الوقت. ولذلك جاء الترغيب «في غنائم الروم»، ملامساً غرائز البدو خاصة، الذين اعتادوا هذا النمط الحياتي وألفوه.

ولكن دعوة الخليفة تحملنا على التساؤل، عن حجم القوة المسلحة التي شكلها هؤلاء في الفتوح الأولى ومدى تأثيرهم في توجيه مسارها العسكري خاصة في معارك الشام؟ وعلى الرغم من صعوبة تحديد الإجابة على هذا السؤال، لخلو الروايات التاريخية من أرقام دقيقة أو نسبية، حول الأطراف القبلية المشاركة فيها، وذلك لأن جيش الخلافة الذي تمّ تشكيل نواته منذ هجرة النبي، لم يكن منفصلاً عن تطور الأحداث في شبه الجزيرة، سواء

تمثّلت بالسقيفة أو الردّة. فهذا الجيش، هو في صميم دائرة الصراع بين التيارات السياسية آنذاك، ومرتبط عضوياً، بقياداته إن لم يكن بأكثريته بالفريق الذي آلت إليه السلطة في (المدينة).

لقد كانت الأداة العسكرية الفاعلة في الدولة، هي قوة (المدينة) من قدامى المسلمين، بتجربتها القتالية الفذة التي صهرتها حروب السرايا والغزوات فضلاً عن الردّة، حيث تألقت مجموعة من القيادات البارزة، خاصة من المهاجرين[١٣] فهذه القوة كانت عصب الجيش الذي أعاد تشكيلة الخليفة الأول، مدعّماً بعناصر أخرى رديفة من قبائل الحجاز ونجد فضلاً عن الطائف واليمن. وكانت نواته المتحركة الى جبهة الشام «ثلاثة ألوية» عقدت لثلاثة من القادة القرشيين[١٤] وربما تذبذبت أرقام الجند في «اللواء» بين ظروف وأخرى، حيث لم يكن لها مدلول عسكري دقيق في روايات المؤرخين الذين استخدموا هذه الكلمة. فقد يتراوح عدد الجند فيه بين ارتفاع وانخفاض، تبعاً لطبيعة المعركة وحجمها، أو استجابة المتطوعين في «اللواء» الى آخر ذلك.

وهكذا فان التشكيلة العسكرية الأولى لجيش الخلافة غلبت عليها عناصر «مدنية» من قدامى المسلمين، مع غلبة المهاجرين القيادية بصورة خاصة. فدعوة الخليفة التعبوية الآنفة، لم تكن موجهة إلى هؤلاء، وإنما للمسلمين الجدد الذين التحقوا بالجيش المركزي كقوة رديفة. ذلك أن حداثة ارتباطهم بالدولة ومواقفهم منها بعيد وفاة النبي، تحول دون اتخاذ دور أكثر تقدماً وتأثيراً في الفتوح الاولى. ولأن الخلافة لم تكن قد وثقت بعد بهم، حيث لا زال ولاؤهم سطحياً فقد لجأت إلى ابعادهم عن شبه الجزيرة، دون أن تكون مرغمة في الوقت نفسه على إفراغ (المدينة) من جميع قواتها، التي كان لها دور أمني في الداخل بالإضافة الى دورها العسكري على جبهات القتال الشامية والعراقية.

لقد كانت الصدارة اذن للمهاجرين في حركة الفتوح، ليس فقط في القيادات القرشية البارزة ـ خالد بن الوليد المخزومي (الشام والعراق)، يزيد بن أبي سفيان الاموي (الشام)، عمرو بن العاص السهمي (الشام ومصر) سعد بن أبي وقاص الزهري (العراق) ـ ولكن في المجلس «العسكري» الذي كان يستشيره الخليفة آنذاك وهو يمثل وجوه قريش بغالبية فروعها المهاجرة (عمر بن الخطاب «عدي» علي بن أبي طالب «هاشم»، عثمان بن عفان «أمية»، طلحة بن عبيد الله «تيم»، الزبير بن العوام «أسد»، عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص «زهرة»، أبو عبيدة بن الجراح «الحارث بن فهر»[١٥]. ولكن (الأنصار) رغم إبعادهم المقصود عن القيادات العسكرية، كما سبق الابعاد عن مراكز النفوذ في السلطة السياسية، فإن ذلك لم يقلل من أهمية دورهم في حركة الفتوح، حيث شكلوا مع (المهاجرين) القوة الطليعية[١٦] على جبهات الشام والعراق. فهم يثبتون مرة أخرى عمق التصاقهم بالعقيدة والتزامهم بـ «وحدة الجماعة» التي انطلقت من (المدينة ومن ثم بـ «وحدة الدولة» التي جسدتها الخلافة، وذلك على حساب طموحهم السياسي الذي تصدى له المهاجرون بعنف.

لقد تمت حركة الفتوح الأولى في لحظة تاريخية خاصة، إلى درجة يصعب معها تحديد عوامل النجاح التي أدت إلى هزيمة الدولتين الأعظم في ذلك الحين، بانهيار الأولى وتحجيم الثانية. واذا كان اهتمامنا بهذه الحركة، يصب في إطار ما عكسته على الوضع الحجازي من جوانبه السياسية والاجتماعية، فان السرعةالخاطفة التي تحققت فيها تلك الانتصارات، تضع الباحث امام قضية شائكة وتستوجب وقفة عجلى منها، حيث كانت محور المتغيرات الجذرية، سواء التي مرّت بها الدولة الصاعدة أو التي أدت إلى انقلاب موازين القوى الكبرى لمصلحة الأخيرة. فقد كانت السياسة التوسعية كما أسلفنا، امتداداً لسياسة النبي، التي كانت واضحة التركيز على الشام[١٧]، الأكثر اتصالاً في جغرافيتها واقتصادها بالحجاز، مركز الدولة الجديدة. ومن هذا الواقع، كان التصدّي لهذه المسألة ينطوي على شأن حياتي كما هو أمني بالنسبة لها وفي هذه الحالة لم تكن العقيدة، كباعث ديني يرمي إلى نشر الإسلام من منطلق دعوته العالمية، بل فعلاً سياسياً يتمتع بالطابع الاحتوائي لكافة ممارسات الخلافة بما فيها الشؤون الدينية[١٨].

وعلى الرغم من ظهور بواكير العمليات العسكرية في العراق، على يد إحدى القبائل الكبرى (بكر بن وائل) التي كانت تعيش على تخومه[١٩]، فإن المعركة الحقيقية التي شغلت الخلافة تمحورت على جبهة الشام، حيث طغى الاهتمام على كافة الجبهات بما فيها العراق. وكان وراء الانتصارات الساطعة آنذاك بطابعها «المدني» كما أشرنا، نخبة المهاجرين والأنصار، الذين حققوا انتصار الإسلام من قبل في شبه الجزيرة. فقد اندرج هؤلاء طواعية في موجة الفتوح واندمجوا حتى الانصهار في الجماعة، فجاء التزامهم بها تعبيراً عن حاجة موضوعية ملحّة. وكان لا بدّ أن يدفع ذلك بالمقاتل إلى درجة من «التسّيس» ليدرك جيداً أبعاد المشاركة في معركة ليست مجهولة لديه[٢٠].

إن هذه الفتوحات التي بدت غير عادية في رأي المؤرخين، سواء التقليديين منهم، الذين أحاطوها بشيء من الصوفية الخاصة، أو المتجددين الذين رأوا فيها استجابة لضغوط الواقع الاقتصادي على شبه الجزيرة، وربما استمراراً لحركة الهجرة الساميّة إلى الشمال[٢١]. فلأنها تمت في ظروف غير عادية وتزامنت مع دعوة فريدة، في اتخاذها لأول مرة في التاريخ ذلك البعد الجماهيري المتميز، الذي كان أحد أهم انجازاتها في تلك المرحلة من العصور الوسطى. ومن ناحية أخرى، فإنها اللحظة التاريخية، التي استوعبت التوقيت كما التحرك، وكذلك الأوضاع السياسية لدولتين تعيشان على حدود الماضي، تفتك بهما العزلة والصراعات على الحكم، فضلاً عن الحروب الخارجية[٢٢].

كانت جبهة الشام، المحطة الخطيرة في حركة الفتوح التي كان انتشارها وثيق الصلة بالانتصارات الأولى في عهد أبي بكر. ومع انتقال السلطة إلى عمر بن الخطاب، تابعت الجيوش العربية الاسلامية انتصاراتها الباهرة،

وهي ذروة ما وصلت اليه في النصف الأول من هذا القرن. ولعل ميزة هذا العهد، أنه مثّل بكثير من الوضوح ما سمّي بالخلافة الراشدية بمضمونها الإسلامي الالتزامي كنظام حياتي متكامل. ففي العهد السابق كان للحكم، على أهميته في ترسيخ وحدة الدولة، سماته الانتقالية بين عصري النبوة والخلافة، بما رافق ذلك من ممارسة أكثر «شورية» مع كبار الصحابة من (المهاجرين)، الذين شاركوه هذا القرار السياسي والعسكري[٢٣].

ولكن عهد عمر تجاوز حدود سلفه، باتخاذه بدايات الشكل «المؤسسي» للدولة، متجاوباً مع تحدّيات المرحلة وظروفها الجديدة. فقد اصبحت (المدينة) عاصمة دولة واسعة الأطراف، تدار منها آلة الحكم بصورة مركزية. ولكي تستطيع الخلافة استيعاب مواردها ومراقبة عمّالها وتحركات جنودها، كان ظهور (الديوان)[٢٤] تحت تأثير عائدات الفتوح من أموال الغنائم والخراج «القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج، واحصاء العسكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم»[٢٥]. فجاء ذلك مؤشراً للانتقال من القاعدة البسيطة في المعاملات، القائمة على التوزيع المباشر للأموال، إلى قاعدة متطورة في تنظيم عائدات الخلافة وتوزيعها حسب جداول واحصاءات دقيقة، بإشراف (صاحب بيت المال)، الذي كانت له سلطة واسعة، ربما تضاربت مع الخليفة نفسه، اذا تجاوز الأخير أو أحد من مساعديه حدود ما تقرره السجلات في الديوان المذكور[٢٦].

وكان تهافت المال على (المدينة)[٢٧] واضحاً في «عطاء» عمر، الذي اتبع فيه قاعدة الأسبقية في الإسلام، دون أن تكون مجردة من الخلفية السياسية، وذلك بتقديم بني هاشم على غيرهم من المسلمين[٢٨]. فكان العباس الأوفر نصيباً، كونه آخر أعمام النبي الأحياء، وما يمثله من موقع بارز في أسرته، فضلاً عن علاقاته القرشية الجيدة في مكة. وربما تساوى بنو أمية مع الهاشميين، على نحو ما انفرد به (اليعقوبي). ولكن المرجّح أن المساواة إن صحت، قد تكون مع (المهاجرين) منهم، خاصة قبل (بدر)، دون الفئة المكية بزعامة أبي سفيان وأسرته[٢٩]. على أن هذه الموجة المفاجئة من الثراء في عاصمة الخلافة او «الحمول من الذهب والفضة والجواهر النفيسة والثياب الفاخرة المتتابعة عليها» خلقت حالة من انعدام التوازن، بحيث لم يعد ممكناً تفادي الانفجار بعد غياب الخليفة القوي.

إن ثمة مؤشرات ليس من السهولة تجاوزها، عكست تأثير حركة الفتوح على الحجاز الراشدي، فكان لا بد أن تتضارب نتائجها مع شخصية الإقليم المحورية التي استمرت بصورة أكثر تألقاً منذ القرن السادس الميلادي. ولعل شخصية عمر، بما تمثله من ارتباط وثيق بروحية العصر، شكلت مفترقاً هاماً بين خطين تاريخيين: الأول، مركزي: تجسده محورية الحجاز ونقطة الثقل في الدولة الواسعة بكل متغيراتها الجذرية. والثاني، إقليمي: يمثل الانتقال القسري الى الطرف منها، بعد أن كان في صميم الحدث اليومي. ومن هذا المنظور، فإن شأناً سيكون

للحجاز قبل اغتيال عمر وشأناً آخر بعده، حيث انحصر دوره السياسي في ردّ الاعتبار لشخصيته المركزية المفقودة. ومن هنا اقترن سقوط الحجاز بسقوط الخليفة، لأن هذا الاخير كان قادراً ربما بشيء من الصعوبة على تحقيق التوازن المطلوب، بين الاتجاهات السياسية المتجاذبة حول السلطة، التي أخذت في «الزحف آنذاك الى خارج الاقليم الحجازي»[٣٠].

ومن الواضح أن ضغوطاً كانت تدفع في هذا الاتجاه، على حساب المركزية الحجازية، المستهدفة منذ بدايات الانتشار العربي الإسلامي على جبهات الفتوح المختلفة. فكان حتمياً أن يؤدي ذلك إلى مجموعة من المحصلات التي كان لها تأثيرها في هذا السبيل:

١ ـ التفريغ البشري، الذي أحدثه تجنيد الطاقات الشابة في الحجاز، بعد خروجها للقتال والاستقرار في المراكز الجديدة (الأمصار). ولقد كان جلّها من المدن التي أصابها الكثير من التخلخل السكاني، في الوقت الذي تراجعت فيه القبائل البدوية حيناً الى صحرائها، قبل أن تأخذ دورها السياسي اللاحق.

٢ ـ الثراء الذي انصبّ على عاصمة الخلافة «ارى مالاً كثيراً يسع الناس»[٣١]. وأشاع فيها مناخاً من الترف الاجتماعي المفاجىء، شجّع الكثيرين على تعزيز ثرواتهم والهجرة الى مصادرها في البلدان المفتوحة. وسيكون ذلك من اسباب الأزمة السياسية التي اطلق عليها المؤرخون الاوائل اسم «الفتنة» ـ كتعبير متلازم مع الثورة على السلطة، دون التمييز في الدوافع او الظروف ـ حيث جرّت وراءها سلسلة من الاغتيالات، بدأت بعمر وانتهت بعليّ.

٣ ـ انعدام التلاؤم الجغرافي نتيجة الانتشار التوسعي، بحيث بات من الصعوبة، إن لم يكن من المستحيل، حكم الدولة المترامية من (المدينة) وكان انتقال علي إلى العراق بعيد توليه الخلافية، تتويجاً لهذا الشعور بفقدان الدور المركزي للعاصمة الاولى.

٤ ـ امتداد الهيمنة القرشية وراء الحجاز، أسهم في تفجير حساسيات عرب الأمصار، في وقت ركدت فيه موجة الفتوح بعد اغتيال عمر. ومعنى ذلك أن القاسم المشترك، الذي جمع القبائل العربية بما فيها (الأنصار)، حول (المهاجرين)، أخذ في التقلص بعد أن بلغ ذروته من التلاحم في القضيتين المصيريتين الأهم: الردّة والفتوح.

وهكذا جاء اغتيال عمر، ليضع الخلافة الراشدية، تلك الصيغة النموذجية المتوازنة، على مفترق لعله الأكثر خطورة، حيث لم يكن من السهولة الخروج منه دون انعكاس سلبيات النتائج المستجدة على الدولة في الشكل والمضمون. فالإسلام من منظور ما حققته تجربة النبي في (المدينة) من صيغة متكاملة في الشرط والأسس كدعوة ودولة، لا بدّ ان يتأثر اختلال احداهما بالأخرى، لا سيما الأولى ا لتي تفتقد فيها الثانية المسوغ المبدئي.

فلم يكن غريباً أن يؤدي ذلك الى فرز سياسي أشد وضوحاً، تمخض عن انتصار تيّار وهزيمة آخر. ولم يكن مجرد تدبير عفوي انتقال السلطة او تقريرها، بتلك الطريقة الغامضة الى الاتجاه غير المقرب من الخليفة وبتمهيد مسبق منه. بالإضافة الى ما يحدثه ذلك تفريغ الخلافة نتيجة لذلك، من دورها الأساسي كحلقة مركزية تجتمع فيها الدعوة والدولة. وهذا ما تصدى له عمر بكل ما أوتي من قوة، رغم العداوات السياسية التي أحاطت به، نتيجة موقفه المتصلب، الذي ربما أسهم في اغتياله.

إن اغتيال الخليفة الذي اتخذ مثالاً في عدالة شخصيته واستقرار عهده، على نحو تلك الصورة المضطربة التي وردت في الروايات التاريخية، تدفع الباحث الى التوقف عند هذه الحادثة، خاصة وانها تجاوزت الإطار الفردي او الشخصي، الى المؤسسة نفسها التي أخذت تنهار بعد ذلك وتفقد ملامحها الحجازية بسرعة غير عادية. ولا شك أن بضعة احتمالات، يمكن فصلها عن حادثة كهذه، لم تكن سابقة في الاسلوب فقط، وإنما في الدوافع غير المسوّغة لارتكاب جريمة سياسية على هذا المستوى، بالمقارنة مع اغتيال الخليفتين اللاحقين. ولعل ما ورد في « خراج » أبي يوسف لا تبتعد عن هذا الاتجاه، الذي أدى الى ظهور فئة معارضة لسياسة الخليفة، بما فيها « العطاء » المتفاوت. وقد كانت بوادر هذه العلاقة المتشنجة في القول المنسوب لعمر « لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه »(٣٢). فكان هذا الموقف موجهاً ضد « التآلف » القرشي في الإسلام، حيث رفضته « المؤلفة قلوبهم »(٣٣)، بعد مشاركتها المتكافئة في حركة الفتوح.

وهكذا فان الاغتيال الذي استهدف الخليفة القوي، يأخذ ملامحه غير العفوية، عبر تفجير أزمة كان الأخير قادراً على إخمادها او تجميدها بشخصيته القوية وسياسته التوازنية البارعة بين عصبيات الدولة الجديدة. واذا كان ثمة ما يجعل لهذه الحادثة بعداً سياسياً يتعدى الظن الى الاتهام، فإن ذلك مؤشر للبحث عن الفئة المتضررة من هذا العهد وبالتالي المستفيدة من غياب الخليفة.

وفي مقدمة ما يطرح في نطاق هذا التساؤل، يتناول أولاً دور الفتوح التي تمت في هذا العهد، في التحريض على اغتيال الخليفة، خاصة وأن العلاقة مع قادتها الكبار، لم تكن وديّة. وقد وضعت في احد جوانبها بأنها تعكس التصادم بين السلطتين المدنية والعسكرية، وكذلك الموقف الذي اتخذه الخليفة من بروز هؤلاء القادة، بمنع استثمار انتصاراتهم او تكرارها (عزل خالد بن الوليد بعد « إجنادين » وسعد بن أبي وقاص بعد « القادسية »). وكان اتخاذ هذا القرار إزاء عدة قواد وفي ظل ظروف متشابهة، يؤكد تغليب خلفيته السياسية على أية اعتبارات اخرى. ومهما قيل في حيثيات هذا القرار، الذي عبّر عن نظرة بعيدة للخليفة، فان موقفه المتصلب من « مراكز النفوذ » سواء كانت مدنية ام اعسكرية، قد اثار حفيظة قادة الفتوح وترك بصماته على العلاقة مع « الأمصار » العسكرية.

ولعل هذه المشكلة وثيقة الصلة باحدى أخطر المشاكل التي واجهت الخلافة الراشدية في البلدان المفتوحة، وهي استغلال الأرض التي كان عمر متصلباً فيها الى حد كبير. فقد حرص على عدم إقطاع الأراضي الزراعية وإبقائها بين أيدي اصحابها الأصليين[٣٤]، خاصة وأن قلة من العرب المسلمين كانت لها معرفة بشؤون الزراعة. ولهذه المشكلة وجهان: الأول: حجازي، عندما تصدى الخليفة لطموح زعماء (المدينة) في استغلال الاراضي الزراعية، بما يعكسه ذلك من هجرة حجازية أخرى تسهم في عزلة الإقليم وتفريغه. والثاني: إقليمي في البلدان المفتوحة حيث يؤدي اتجاه العرب نحو الزراعة الى ركود دورهم العسكري[٣٥] من ناحية، وإلى إحداث أزمة اجتماعية لدى أصحاب الارض، وهم الأكثرية الغالبة من ناحية اخرى، متعارضة في المبدأ مع صورة «المنقذ» التي حملتها الفتوح الى هؤلاء المضطهدين[٣٦]. بالإضافة الى الأزمة المالية التي يمكن أن تنشأ بسبب انقسام الارض، في وقت اعتمدت الدولة بصورة اساسية على مصادر البلدان المفتوحة. وكان ذلك ما خشيه عمر الذي انتبه الى هذه المسألة، وقيل أنه أوصى قبيل موته الاهتمام بأهل الأمصار «فانهم جُباة المال وغيظ العدو وردء المسلمين»[٣٧].

وثمة عائق آخر كان يحول دون توزيع الأرض، التي الح عليها قادة الفتوح خاصة في العراق (السواد)، إن زراعتها المروية اعتمدت على نظام تقليدي لا يخلو من التعقيد، وهو يفترض مقاسمة جماعية ومتكافئة للماء[٣٨]. ولعلنا ندرك صعوبة التكيف بين هذا النظام وبين القبائل ذات النزعة الفردية الغالبة، الأمر الذي حدا بالخلافة في عهد عمر الى «إبقاء الارض ملكاً عاماً للمسلمين»[٣٩] والحؤول دون اقتسامها «كما تقسم غنيمة العسكر»[٤٠]. واذا كانت (خيبر) التي جرى تقسيمها في عهد النبي[٤١]، قد اتخذها المطالبون بتوزيع الأرض في العراق والشام نموذجاً أو سابقة للضغط على عمر، فإن موقف هذا الاخير كان متأثراً باختلاف طبيعة الأرض ونظام الزراعة بين الحجاز والسواد[٤٢].

ولقد حسم عمر هذه المسألة بكتابه الى سعد بن أبي وقاص، الذي كان على رأس هذا الاتجاه، حيث أثار ذلك حفيظة الخليفة ضده على الأرجح، حين أمره بترك الأرض «والأنهار لعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين، فإنك ان قسّمتها بين من حضر لم يكن بعدهم شيء»[٤٣]. ويبدو أن الجدل في هذه المسألة قد انتقل الى (المدينة)، فتجاذب حولها اتجاهان من كبار من الصحابة، احدهما مؤيد لرأي الخليفة، لأن اقتسام الأرض سيؤدي الى مشكلةمتفاقمة بين القبائل القديمة والمستجدة في مناطق الفتوح.. وكان في طليعة هذا الاتجاه كل من عليّ وعثمان وطلحة. أما الآخر فقد تزعمه عبد الرحمن بن عوف، احد اكثر تجار قريش ثراء بعد الهجرة[٤٤].

على ان ركود هذه الأزمة لم يتحقق إلاّ بعد تحول تجمعات القبائل من مراكز «الاستقرار» الى مناطق «الجهاد» واستبدال (المدائن)[٤٥] بالكوفة التي اصبحت من أبرز المحاور القبلية في العراق. وكان ذلك متزامناً

مع مؤتمر (الجابية) في الشام، الذي ترأسه عمر، كمؤشر الى استمرار هذه السياسة الجهادية. وهكذا نشأت مع الفتوح «ديار هجرة» تكون الارض فيها «فيئاً للمسلمين»[٤٦]، وليست «مراكز استقرار» يتقاسمون ملكيتها، إلا ما كان مهجوراً منها فهو للفاتحين، لأن «هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها»[٤٧]، لا يشغلهم عن القتال شاغل. ولقد كان موقف عمر نابعاً من رؤية سليمة لهذه المشكلة، وتعبيراً عن الخطّ المتصلب، حيث يصبح كل شيء ملكاً عاماً للمسلمين او للدولة التي يقوم بشؤونها الخليفة. وهذا ما يفسره بعض المؤرخين بأنه نمط من «الثيوقراطية»[٤٨] التي كانت تجسد برأيهم مفهوم الحكم الراشدي، كون الله «مصدر السلطات الدينية والدنيوية»[٤٩]. وإذ كنا لا نوافق على استخدام هذه التعبيرات المتطابقة وواقع الحال آنذاك، حيث كان للسلطة الراشدية مفهوم سياسي في الغالب له علاقة بظروف البيئة العربية، لا ينسجمان كثيراً مع المضمون اليوناني للكلمة. ولا شك أن سياسة عمر نحو الأرض المفتوحة، حالت دون ظهور اقطاعية عسكرية، شبيهة بأنظمة العصور الوسطى في أوروبا، التي جرّت كثيراً من التطاحن بين الأجيال المتعاقبة، نتيجة افتقاد نفوذها تدريجياً مع تقلص ملكيتها الإقطاعية[٥٠].

كان ذلك، موقف عمر من المشاكل الملحّة التي أفرزتها الفتوح، لا سيما إقطاع الأرض التي أثارت نقمة ضده في «الأمصار» كما في الحجاز. وكانت تلك في الحقيقة، مشكلة الخلافة الراشدية بصورة عامة، التي لم تجد لها حلاً جذرياً في ذلك الوقت. فاتجه الخلفاء الثلاثة (ابو بكر، عمر، علي) الى استغلال الارض دون إقطاعها[٥١] إلا في حالات خاصة، يكون للدولة فيها حق «الفيء» على نحو ما أسلفنا. ويبدو ان عثمان كان أول من خرق هذه القاعدة على نطاق واسع، بإقطاعه قرى ومزارع لكبار موظفيه وعماله في العراق والإقليم الشرقي، مشترطاً عليهم الضريبة السالفة[٥٢].

وقد لا يكون بعيداً عن الافتراض قيام جبهة مناوئة ضد الخليفة الذي كان حاذق التوازن بين الاتجاهات السياسية وعصبياتها المستجدة. ومن هنا لم يكن باستطاعته التصدي عملياً لأية ثورة مضادة، بمعزل عن هذه السياسة المتوازنة، حيث افتقد من وسائل الردع أو الإحباط، ما يؤمن المظلة الكافية لعهده[٥٣]. فثمة فرز للقوى السياسية اخذ يتبلور في (المدينة) في السنوات الاخيرة من خلافة عمر، وذلك مع ظهور اتجاهين: الأول، يمثل الخط الإسلامي المتشدد، الذي استقطب الاكثرية الغالبة من متوسطي ومحدودي الدخل، الذين تحسنت أوضاعهم المعيشية والاجتماعية في ذلك العهد. والثاني، كان عبارة عن تحالفات مصلحية ضمن الفئات الميسورة من المسلمين الجدد (قريش وثقيف) وبعض (المهاجرين) من تجار (المدينة) الكبار[٥٤].

وهكذا فان قوة هذا العهد كانت في قدرته على تحقيق التوازن المطلوب بين هذين الاتجاهين، حتى اذا اختلت المعادلة القائمة، بتعاطف عمر تلقائياً مع الاتجاه الاول وتضرر الآخر من سياسته الاقتصادية، حدث ما

أودى بحياة الخليفة. ذلك انه لم يمثل أساساً أي تيار جبهوي خاص به، بقدر ما اعتمد على شخصيته القوية والمحاورة في آن، وعلى تجربة تمتد إلى ما قبل الإسلام[55]، وهي الصفات التي كانت وراء دوره الشهير في (السقيفة)، وانتزاعه المبادرة في الوقت المناسب، وهو دور توازني متقن في المقام الاول. فأية محاولة في هذاالسبيل دون استيعاب مسبق للموقف السياسي، كانت مهددة بالفشل. ولعل ذلك دار في خلد «المتآمرين»، سواء في (المدينة) أو (الأمصار)، منسقين معاً للإطاحة بهذا الخليفة ومعه مشروع الدولة. المؤسسة التي كانت قيد التنفيذ، دون أن يؤدي غيابه حسب هذا المنظور إلى فراغ سياسي كبير.

وليس ثمة شك أن عهد عمر، كان أكثر فترات الحجاز تألقاً في التاريخ الإسلامي. فقد كان هذا الاقليم مركز الثقل السياسي في الخلافة التي أصبحت عاصمتها هدف المسلمين وقبلة أنظارهم، يسعون إليها طلباً للشهرة والثراء. ويظهر من مؤشرات بعض روايات المؤرخين، رغم جنوحها حيناً إلى المبالغة، ما احدثته من انقلاب في المستوى الاجتماعي لهذا الإقليم. ولقد شجع هذا المناخ الجديد مختلف القبائل بما فيها البدوية المحافظة، فهجرت صحراءها إلى المدن وتخلت عن كثير من تقاليدها، تحت تأثير انبهارها بذلك التحول السريع في المجتمع الحجازي. ويبدو أن عمر كان متحسساً نتائج هذا الانقلاب، الذي زاده حدة ذلك التوزيع السياسي« للعطاء»، كسابقة خطيرة في الدولة، أدت الى تشكيل فئة (أشراف) غير منتجة، تعيش عالة على الدولة وتتمتع بامتيازات نبلاء العصور الوسطى الأوروبية، في الوقت الذي افترض أن يكون فيه «العطاء» اجراءً مرحلياً يتصل بالفتوح. وقيل أن الخليفة كان يرمق تدفق الأموال على (المدينة) بشيء من عدم الرضى، جزعاً على مصير دولته من الترف وخوفاً عليها من الانقسام[57].

وفي ضوء هذا الموقف، كان اغتيال الخليفة القوي والموازن، اسقاطاً لنهج سياسي أثبتت المتغيرات اللاحقة أنه لم يعد قادراً على الاستمرار. فقد كان إلى ذلك وثيق الصلة بمركزية الحجاز، التي اختلّت بدورها وآذنت شمسها بالمغيب. ولأن سلبية الحدث اكثر ما أصابت هذا الاقليم، وشكلت انعطافاً في تاريخه فضلاً عن الخلافة فإنه من الأهمية مناقشة ما بعد الاغتيال الذي استبعدنا أن تكون له خلفية شخصية على نحو ما ذكرته الرواية التاريخية المعروفة[58]. ولعل ما يحدونا ذلك، ما رافق اختيار الخليفة الجديد من ملابسات، كشف بعضها وظل الآخر مطوياً[59]. تزيده غموضاً ردة الفعل الفورية لدى ابن الخليفة المقتول (عبيد الله)، بطرحها اكثر من علامة استفهام، خاصة ما نسب اليه من القول بعد «انتقامه» من الاشخاص الثلاثة جفينة والهرمزان وابنة ابي لؤلؤة ـ منفّذ العملية ـ ملوّحاً بتهديد آخرين كان يعتقد أن لهم دوراً في الاغتيال «لأقتلن رجالاً ممن شرك في دم أبي»[60]. ولقد كان من الصعوبة اجتياز هذه الأزمة دون الشقاق في الموقف السياسي دون اخراج متقن وبثّ سريع للمسألة. وأول ما يستوقفنا هو مجلس الستة (الشورى)، الذي ظهر فجأة دون ما يذكر عن وجود

له مسبق على هذا النحو او غيره. فثمة مشاورات مع عدد من وجوه الصحابة، لا سيما في الامور الهامة، كان يجريها عمر شأن سلفه، ولكن في ظلّ إطار غير إلزامي. فقد كان للخليفة وحده حق اتخاذ القرار النهائي من حيث المبدأ، الذي يجيز له ذلك وفقاً لشروط وأعراف غير مكتوبة، إلا أنها محصلة عملياً لممارسات سابقة[٦١] أصبح لها فعل القانون الدائم.

ومن هذا المنطلق فان الدور الاستشاري للصحابة الكبار وجلهم كانت له صفة سياسية كونه مرشحاً للخلافة أو طامحاً لها، كان مجرد عرف يمتد الى عهد النبي، عندما كان يتشاور مع المسلمين الأوائل في المسجد، المقر التقليدي لمثل هذه الاجتماعات. فيصبح هذا الاخير كأنه الهيئة التشريعية التي تتداول القضايا العامة قبل أن تبت بها «السلطة التنفيذية». ولكن هل وصلت دولة (المدينة) ومن ثم دولة الخلافة الى هذا المستوى «الجمهوري»[٦٢] في الحكم، الى درجة لم يكن النبي او الخليفة يبتّان برأي نهائي قبل العودة الى هذا «المجلس»؟ ولعل ذلك يدفعنا الى البحث في الصفة الهيكلية لهذا الاخير ومدى استيعابه للاتجاهات السياسية والقبلية في (المدينة)، ان صحت هذه النظرية. وكانت عبارتاها: «اهل الشورى» و«اهل بدر»[٦٣]، من الكلمات المتداولة منذ الهجرة، كدلالة ريادية في الاسلام، حيث كان لهؤلاء «فضيلة» لا يتمتع بها الآخرون. وليس واضحاً إذا كان كلاهما يشكل «المجلس» المذكور، ام انهما يمثلان السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً، باقتصار الأولى على أهل الشورى بينما تضم الثانية جماعة بدر. وفي هذه الحالة يفترض انبثاق كلا الهيئتين عن التشكيلة الإسلامية الأولى من (المهاجرين) و(الأنصار). على أن ترداد «أهل الشورى» مترافقاً مع المجموعة الأولى، يضع هذه الهيئة في إطار تمثيلي محدد، يفترض انعكاسه على الهيئة الأخرى، أو ينال ذلك من صفتها الاستشارية.

وهكذا فإن مجلس الشورى كهيئة مستقرة ومضمون تمثيلي واضح، على غرار ما اعتقده بعض المؤرخين المتأخرين[٦٤] ـ خاصة في مجال المقارنة بين التنظيم السري للدعوة العباسية وبين دولة النبي في (المدينة) ـ لم يكن له وجود محسوس في العصر الراشدي، حيث تمتع الخليفة «القرشي» بسلطات واسعة، لم تحدها أية هيئة سياسية أخرى. بيد أن (المجلس) في إطاره المعنوي، كان حاضراً في لقاءات المسجد اليومية، بالقدر الذي يتاح فيه لوجوه المسلمين المشاركة في القرارات المهمة[٦٥].

ولعل ما يجعل هذا الطرح اكثر واقعية، تتبع مراحل «البيعة» الراشدية التي جرت تحت شعار الشورى، لتصبح هذه الأخيرة سلاح السلطة الجدلي ومظلة الدفاع عنها. ففي (السقيفة) لم يظهر ما يشير إلى وجود هيئة أو أكثر، اتخذت دوراً ما في البيعة الأولى التي سوّغت شرعيتها بالحق القرشي كما أسلفنا. والبيعة الثانية، انتقلت بصورة شبه وراثية «اني قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوه»[٦٦]. أما الثالثة التي زامنتها الشورى كمجلس لأول مرة، فكانت محاطة بالغموض، بدءًا باغتيال الخليفة وانتهاءً بسقوط الخلافة

الراشدية. وتبقى الرابعة، التي طغت على الشورى فيها أجواء السلاح والتهديد فضلاً عن ازدواجيتها الظاهرة، واختلاف شرعيتها بين يوم وآخر[٦٧]

إن ثمة عبارة معاصرة تقول: « والأمر الذي كان يخشاه عمر ويجاهد للحيلولة دون وقوعه، حدث منذ أن ولّي الخلافة عثمان بن عفان، فلقد وثبت قريش على السلطة واستأثرت بها »[٦٨]. ولعل المقصود هنا، تسويغ الدوافع التي حدت بهذا الخليفة إلى خرق القاعدة العرفية التي جاءت به إلى السلطة، جاعلاً من خلافته مسؤولية جماعية، عبر الستة الأحياء من كبار (المهاجرين) أو (أهل الشورى). فهل أسهم عمر عن قصد أو خلافة في التمهيد لشخصية لا تمثل فكره السياسي ولا تحمل لعهده الطابع الاستمراري، الذي كان حريصاً عليه، حرصه على المنجزات التوسعية والإدارية التي ارتبطت باسمه؟ وهل كانت وفاة أبي عبيدة بن الجراح، الشخصية الثانية في التكتل الذي قام بدور كبير في السقيفة لمصلحة أبي بكر، هي الحافز فقط على استنكافه عن تسمية خليفة بعد،؟ فثمة اسم آخر قيل أن عمراً أبدى رغبة في استخلافه وهو معاذ بن جبل، الذي توفي كذلك في وقت سابق[٦٩]. وهذه التساؤلات تطرح نفسها في ظل هذا الغموض، الذي رافق غياب أقوى شخصيات الدولة ومجيء شخصية أخرى من نمط سياسي واجتماعي مختلف. فإذا كانت مرحلة (السقيفة) على خطورتها، قد اكتفت بالقليل من الشورى، لمسك زمام الامر ومنع الانقسام بعد النبي، فإن هذه المرحلة لم تكن أقل خطورة لكي يأخذ نظام الشورى ذلك المحتوى « الانتخابي »، في وقت لم يبلغ من النضج حدّاً يؤهله للدور المنوط به. ومن البديهي أن أبسط الشروط في هذا السبيل عدم الدخول طرفاً مباشراً في الصراع بين اطرافه الأساسية حيث يفتقد النظام أهميته المطلوبة. وكان ذلك ما تناقض في الحقيقة مع تشكيلة « مجلس الستة »، غير المتوازنة من ناحية، وافتقاد اعضائها الصفة الاستشارية، كونهم مرشحين للخلافة من ناحية اخرى.

إن « مجلس الستة » الكبار من (المهاجرين)، اذا صحّ أنه كان آخر اعمال الخليفة وهو على فراش الموت، فهو أخطرها على الاطلاق[٧٠]، من منظور انعكاسه السلبي على الدولة الراشدية. فقد سارت الامور منذ البدء لمصلحة المرشح الاموي، الذي خشي عمر « خلافته الفئوية » على نحو ما أسلفنا، فاستبعد عليّ الذي شعر بعزلته في « المجلس » وبأن تحول الرياح الى اتجاه آخر لم يكن عفوياً وخالياً من التدبير: وانتقلت السلطة من رجل قريش القوي الذي كان شديداً عليها حتى القمع، الى رجلها « اللين » عثمان[٧١]، أو من خلافة المرحلة في عهد الاول الى الخلافة المرحلية في عهد الثاني.

وتبقى ملاحظات على هامش هذه المسألة، وهي تتعلق بدور الأطراف في الدولة، التي ثبت أنها لم تكن خارج دائرة الحدث السياسي في الحجاز. ولعل أقربها الى الاحتكاك بعاصمة الخلافة آنذاك هي ولاية الشام التي كانت تنمو تدريجياً على حساب (المدينة)، تحت تأثير انعدام التلاؤم الجغرافي، حيث لم يعد ممكناً حكم الدولة منها،

بعد المتغيرات الهامة التي طرأت عليها. واذا كنا لا نملك المعطيات التي تشير الى معاوية ـ والي الشام ـ كرديف فعلي لعثمان ورجل المرحلة المقبلة، فإن حادثة اغتيال عمر «المعللة»، وتشكيل «مجلس» الشورى وهو في لحظات النزع الاخير بعد إصابته بست طعنات قاتلة[٧٢]، أي انه «لم يجعل الأمر شورى إلا وهو مطعون» حسب قول القلقشندي[٧٣].. وما رافق ذلك من بروز مفاجىء لعبد الرحمن بن عوف كبير تجار (المدينة)[٧٤]، وظهوره كوصيّ على المجلس ومناب في الصلاة[٧٥].. ومن ثم حسم الأمور لمصلحة أحد الاتجاهين الرئيسيين، وتجاوز اتجاه «المعتدلين» كالزبير وطلحة.. وأخيراً فإن العلاقة غير الودية بين عمر وغالبية الأعضاء المختارين، تكاد لا تنفي محاولة مقنّعة استهدفت هذا الخليفة.. فثمة غرابة في أن يؤول مصير الدولة إلى مجموعة لا يتمتع بعضها أو جلّها بثقته[٧٦].

الحجاز بعد عمر

ليس من الصعوبة تحديد موقع عثمان في ذلك الحدث العاصف، الذي أودى بحياة الخليفة السابق. فقد كان على الأرجح خارج دائرة الصراع المباشر بين تيّارات (المدينة) السياسية، ولم يكن اسمه قد برز إلى الصفوف الاولى بين المرشحين للخلافة قبل ذلك الوقت[٧٧]. فهو على الرغم من دوره، كواحد من المجموعة التاريخية التي حظيت بامتياز خاص في الدعوة، إلا أن موقعه من الإسلام السياسي كان مرتبطاً بالتيار المهزوم في قريش (جماعة مكة)، أكثر من التيار المنتصر (المهاجرون)، حيث المنافسة كانت شديدة بين روّاده الكبار. على أن عثمان، كخليفة مرحلي، كانت له من جانب آخر، الصفات المطلوبة لدى معارضي العهد السابق، كونه ينتمي إلى فرع كبير من قريش، استعاد كثيراً من اعتباره السياسي بعد فتح مكة من جهة، ولا تثير شخصيته المعتدلة اعتراضاً أو سخطاً لدى الرأي العام الإسلامي من جهة ثانية. ويصل المؤرخ الفرنسي (كاهن) إلى حدّ الاعتقاد، بأن مجيء عثمان الى الخلافة، سبقه نوع من الاتفاق المتبادل بين «الاسلام وقريش»[٧٨]، تكرس بعد فتح مكة وانضمام الاخيرة الى دولة (المدينة). ولكن في هذا الاعتقاد جنوحاً الى المبالغة، حيث لم يكن النبي بحاجة ماسة الى هذه المساومة، حسب تفسير (كاهن) لهذا الحدث التاريخي البارز، الأمر الذي يتعدى مضمون العلاقة بين الطرفين التي كانت اقرب الى المهادنة منها إلى الاتفاق. اما قضية المصاهرة السياسية التي يشار اليها كمدخل إلى السلطة وماتمنحه لصاحبها من شرعية المطالبة بها، فلم تتجاوز بدورها هذا المفهوم الاحتوائي أو «التآلفي»، الذي أسسه النبي بعيد سقوط المدينة القرشية[٧٩].

ومن هذا المنظور، ألم يكن مصادفة اختيار شخصية كعثمان في ظل ظروف كتلك، تمثل نقلة خطيرة في تاريخ الخلافة، وأن تصبح النخبة التي صنعت ذلك القرار، موضع تهمة الاثراء غير العادي، ان لم يكن غير المشروع. ولم يكن مصادفة كذلك، أن ينبثق اختياره عن هيئة غير متوازنة في تركيبها القبلي، ويجتمع فيها اثنان

من (زهرة)[٨٠]، أحدهما (سعد بن أبي وقاص) متهم من عمر باستغلال السلطة[٨١]. والآخر (عبد الرحمن بن عوف)، الذي أصبح من كبار تجار الحجاز بعد الهجرة[٨٢]. فاذا كان سلوك «أهل الشورى» أو بعضهم، قد شابه الارتياب حتى في عهد اشتداد المراقبة ايام الخليفة السابق، فكيف بالمسلمين الجدد الذين دخلوا «صلحا» في العقيدة، او ذوي الايمان السطحي من القبائل البدوية، التي شجعها انفتاح «العهد العثماني» على تعزيز اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية؟

وهكذا فإن هذا العهد لا يمثل انعطافاً تاريخياً بالنسبة للخلافة فقط، ولكن بالنسبة للحجاز الذي فقد بريقه المركزي، بقيام مناطق نفوذ جديدة على حسابه في الاطراف. ومرة اخرى تكون قريش في قلب الأحداث، فلا تنعكس عليها المتغيرات، حيث ينتقل الثقل السياسي والمعنوي في الدولة بانتقالها من محور جغرافي إلى آخر. وما حدث لمكة التي سقطت من دون قريش بعد ان تغلبت عصبية الأخيرة على (الأنصار) في عقر دارهم (السقيفة)، سجلت لنفسها انتصاراً اكثر أهمية وجرأة بعد سقوط الحجاز وخروج الخلافة منه. فقد سيطرت فروعها (بطونها) المنتقلة على الوضع في الشام والعراق، اللذين سيصبحان طرفي التجاذب والصراع على السلطة منذ الثورة على عثمان وحتى سقوط الخلافة الأموية. فقد أخذ الحجاز يفقد أهميته السياسية تدريجياً ويصبح على هامش ذلك الصراع، رغم الأموال التي استمر تدفقها على مكة و(المدينة). وهذا ما جعله مرتهناً لأهواء المسيطرين في هاتين الولايتين، بعد أن صار ممكناً ضبطه واحتواؤه من أي منهما عن طريق الحصار الاقتصادي.

ولعل القيمين على عهد عثمان، وفي طليعتهم مروان بن الحكم الذي يعتبر مسؤولاً عن سياسة هذا العهد، لم يدركوا أبعاد انعكاساتها السلبية على الحجاز حيث أودت به الى التفريغ من طاقاته البشرية، سواء العناصر الشابة التي خرجت مع الفتوح، أو التي شكلت الجهاز الإداري في الولايات، فضلا عن العناصر المشتغلة بالتجارة والزراعة في أعقاب الانفتاح الذي رافق هذا العهد منذ ولادته. ولم يعد تقلص مساحة النفوذ السياسي للحجاز، موضع نقاش أمام تصاعد الأطراف (العراق والشام) حيث مصادر الاموال وتجمعات الجند والقبائل، من قدامى المسلمين والمستجدين. كذلك لم يعد لهذا الاقليم من وهج السنوات العشرين السابقة إلا القليل، بعد ضمور شخصيته المركزية تحت تأثير تلك المتغيرات الجديدة. ولعل أول مظاهر الخلل في السلطة آنذاك، طغيان الجانب المعنوي فيها، الذي كان محصلاً لازدواجية تاريخية بين الحجاز والإسلام، بينما توكأت كمضمون سياسي على تراث الخليفتين السابقين، أو العصر الذهبي لهذا الإقليم، الذي انتهى باغتيال عمر.

وكان أكثر ما أدان به المؤرخون عهد عثمان، هو الارتهان لعشيرته الأموية[٨٣] حيث كان هاجس الصحابة وقلق (الأنصار)، الذين وجدوا فيه انتصاراً آخر للمهاجرين، عقد للجناح المتطرف من قريش، وما يمكن أن يحدثه من انتكاسة جديدة لوضعهم السياسي في الدولة. وكان (الانصار) قد شعروا بشيء من الإلفة في عهد

عمر، الذي قرب اليه عددا منهم، وذلك على حساب القرشيين[٨٤]. وعلى الرغم من سيطرة هؤلاء على الوظائف المهمة في الدولة آنذاك لا سيما ولايتي الشام (معاوية) ومصر (عمرو بن العاص)، فان الطابع العام لسياسته لم يكن قرشياً، او فئوياً، اذا جاز التعبير، حيث كان في إدارته مجموعة متنوعة الإنتماء، دون مشاركة ظاهرة لعشيرته (عديّ)[٨٥].

وهكذا كان في طليعة المتضررين من خلافة عثمان، جماعة (الأنصار)، الذين انطووا على هزيمة أشدّ مرارة، كان لها تأثيرها الواضح على موقفهم من السلطة بعد ذلك الفرز الذي تحقق لمصلحة جناح في قريش، لا يحفظ كلاهما مودة للآخر. ومن الطبيعي ان عهداً لم تتح لهم المشاركة فيه، أن يتخذوا منه هذا الموقف، شأنهم مع خلافة أبي بكر، مع الفارق أن هذه الأخيرة، كانت حلاً وسطاً، خرجوا منها بمرارة أقل، بينما خلافة عثمان شكلت انتصارا لطرف لا يتمتع بتلك التوازنية أمام بقية الأطراف. ولقد زاد في هذا النفور، ابعادهم تماما عن مراكز النفوذ المحدودة التي احتفظوا بها قبل هذا العهد، على غرار الفئات الاخرى غير الأموية. فكان ذلك من حوافز الالتفاف حول بني هاشم وازدياد التعاطف معهم، حيث اصاب هؤلاء من الحرمان ما أصاب (الأنصار). وكان ثمة مشروع لجبهة سياسية معارضة في (المدينة)، فرضت على عثمان نوعا من العزلة في عاصمته، بحيث كان موقفها لا مبالياً إن لم يكن معاديا له، إبّان ازمة الحصار التي اشتدت عليه.

بيد أنه من الخطأ اعطاء (الأنصار) دوراً يفوق حجمهم في (المدينة)، حيث لم يطرأ تعديل ما على وضعهم السياسي يتكافأ مع الدور الذي ظل يشغله (المهاجرون). ولعل أزمتهم الحقيقية وأبرز نقاط الضعف عندهم، انهم اخفقوا في تحقيق جبهة موحدة ومتماسكة منذ انفراط عقدها في (السقيفة)، عند أول مجابهة مع (المهاجرين). ولذلك فان الموقف السياسي للأنصار، تميز بالتبعية لهؤلاء، منذ أن ربطوا مصيرهم بالنبي واعترفوا بالخلافة «القرشية». ولم تنفك هذه الأخيرة مكرسة هيمنتها عليهم، دون صعوبة تذكر، كونها تملك قدرة التقريب والابعاد من السلطة و«عطائها»، الأمر الذي أوجد ذلك الإنقسام والضعف في صفوف (الأنصار) من ناحية، وسهولة احتوائهم من ناحية أخرى[٨٦].

وهكذا يفتقد منصب الخلافة دوره التوازني في الدولة وتفقد معه (المدينة) امتيازاتها الوسطية، في الوقت الذي شهد صعوداً ملحوظاً للشام والكوفة والبصرة. وكان امتلاء هذه المراكز وغيرها بولاة من البيت الاموي المتحدر من الخليفة، دون ان تحوز اكثريتهم من الثقة ما يجعل حكمها مقبولا، قد أثار نقمة شعبية في هذه الأمصار، لقيت عطفاً وتحريضا من مختلف الاتجاهات السياسية، لا سيما ذات المحتوى الاسلامي المتشدد، التي وجدت في هذا العهد خروجاً على المألوف وانحرافاً عن مسار الاوائل. فثمة سخط في عاصمة الخلافة (الانصار) وموقف غير متعاطف من جانب الفقهاء، وتململ في أوساط الجند والقادة في الولايات بعد ركود

جبهات الفتوح وتسييس الأعمال العسكرية القليلة، التي كان القصد منها صرف الانتباه عن مشاكل (المدينة)، حيث كانت مجردة من خطة توسعية ثابتة، باستثناء عملية أرمينية في بداية هذا العهد[٨٧].

ولم يعد في (المدينة) دور ما لأي طرف سياسي، بما في ذلك أهل الشورى الذين كان لبعضهم نفوذ معنوي فيها وتأثير على أحداثها بشكل او بأخر. واقتصر اهتمام الغالبية من الصحابة على الإفادة من رفع القيود على الإقامة وحرية الاستثمار في مناطق الفتوح. وكان ذلك ما افقد الخليفة الغطاء الإسلامي الذي يدفع عنه النقد والاتهام. أما القلة القليلة، فقد عاشت في الظل، تراقب انهيار «الحجاز الراشدي» على يد «أسرة ملكية» كان رجلها القوي (مروان بن الحكم)، يرى في نظرية الشورى، نوعا من التدخل في شؤون الحكم و«الحق الشرعي» لهذه الاسرة. أما رجلها الأكثر قوة (معاوية بن أبي سفيان) لا يتورع في الشام عن التصريح بشرعية هذه «الملكية القرشية»[٨٨]، التي كانت مرادفة للبيت الأموي منذ الهجرة إلى (المدينة)، بحيث أن قريشاً اقتصر مدلولها آنذاك على المكيين غير المهاجرين، بزعامة هذا البيت، لان «شرعية سلطتها على العرب والمسلمين آتية من الله الذي هيأها لذلك منذ أيام الجاهلية»[٨٩]. ومن هذا المنظور فان دولة الأمويين التي قامت لاحقاً في الشام، بدأت مع خلافة عثمان التي نحت شوطاً في التمهيد لها، بعد إسقاط معادلة التوازن السياسي التي ارسى قواعدها الخليفة السابق، وسيادة النهج الفئوي الذي تبلور بعيد سنوات قليلة من «الحكم العثماني».

وباستثناء اليمني الوحيد (أبو موسى الأشعري) الذي تولى البصرة نحو أربعة أعوام، قبل أن ينتقل الى الكوفة كترضية لغالبيتها اليمنية، وذلك في أعقاب الانتفاضة على الوالي المتطرف (سعيد بن العاص)، وصاحب المقالة الشهيرة[٩٠]، المعبرة عن هذه السياسة الفئوية أو ما سمي بالاستئثار القرشي «الأموي» فضلا عن ان هذا الاخير سبق له أن جاء إلى الكوفة لتهدئة الوضع فيها بعد سخط شعبي على سلفه (الوليد بن عقبة)، المتهم بالانحراف[٩١]، باستثناء ذلك فان الجهاز الاداري في هذا العهد لم يكن أمويا فحسب، بل من الاقربين للخليفة[٩٢]، الذين امسكوا بزمام السلطة الفعلية وشكلوا ما يشبه مراكز النفوذ في الدولة، وذلك على حساب نفوذ هذا الأخير الذي اكتفى بموقع فخري منها، تنزع اليه طبيعته الاجتماعية المترفة. ولم يعد في الادارة العثمانية مكان حتى لشخصية مثل عمرو بن العاص (السهمي) الذي أثبت تعلقا بالسلطة، منذ المساومة عليها قبيل (صفين)[٩٣]، وذلك لأنه غير أموي. فما كان منه سوى الإبتعاد عن عاصمة الخلافة، ليس عن زهد او «اعتزال للفتنة»، ولكن سعياً مع الأحداث الى محاورها الجديدة في الشام. فحمل نقمته على الخليفة التي بدأت في (المدينة) منذ عزله عن مصر وتعيين عبد الله بن سعد، محرضاً عليه بدءاً بالصحابة الى العاديين من الناس[٩٤].

وهكذا فان مراكز الثقل في الدولة، أخذت تزحف تدريجياً الى الشام والعراق، وكانت هذه الأخيرة أكثر جذباً لوجوه الصحابة وقبائل الحجاز، الباحثة عن الثراء والنفوذ، حيث الأرض الخصبة والجبهة المفتوحة نحو

المشرق، في ظلّ ولاة أشد طواعية لإدارة المدينة، وذلك خلافاً للشام التي كانت شبه مغلقة على نظام صارم وسلطة مباشرة، تحول دون حرية التحرك المتوفرة في العراق. وبات من المؤكد أن كلا الإقليمين سائران إلى المجابها الحتمية في أعقاب هذه «الهجرة» الواسعة، التي بلغت ذروتها في خلافة عثمان، دافعة بالحجاز إلى الهامش من هذه التطورات المستجدة، بعد افتقاد الشروط الاستقطابية الملائمة وفي طليعتها التبعية الاقتصادية للأقاليم المفتوحة.

وقد نتساءل هنا عن دور هذه «العزلة الحجازية» في إسقاط خلافة عثمان؟ وإن كان ثمة اختلاف في النتائج لو كان مركز الحكم في احد الإقليمين السابقين؟ وإذا كان من الصعب الافتراض بشيء ما قاطع في هذا المجال، فمن السهولة القول، أن عزلة الخلافة كانت لها سلبية مزدوجة، سواء من ناحية استغلال ولاتها ومقرّبيها للسلطة وافساح ظروف الإثراء السريع، رغم حالات العزل «التأديبي»، التي اقتصرت على العراق، متناولة الأشخاص وليس النهج السلطوي، وهو ما عبّر عنه الشاعر الكوفي كما سبق أن أشرنا. ومن ناحية اخرى، فان تجمعات القبائل الكبيرة، وهي في معظمها غير مستفيدة من امتيازات الإدارة الأموية، قد شجعتها عزلة الخلافة وضعف الولاة على التمرد وارغام الخلافة على التجاوب مع شروطها، كسابقة خطيرة في هذا السبيل[٩٥].

وكانت أولى مؤشرات الثورة المسلحة في الكوفة، حيث أكبر تجمع للقبائل اليمنية في العراق[٩٦]، عندما تصدى الأشتر[٩٧] وجماعته لسعيد بن العاص الأموي ومنعه من دخول المدينة. ويبدو أن هذه الانتفاضة كانت مسبوقة باحتجاج كوفي على سياسة هذا الأخير حمله الأشتر الى الخليفة[٩٨]، ولعله اكتشف بعد فشل مهمته، ما يخطط للكوفيين من «تجمير في البعوث»[٩٩] وتضييق في العطاء، وذلك لحملهم على الاستكانة. وقد ورد في «مروج الذهب» أن الأشتر التقى في مسجد (المدينة) بطلحة والزبير ووقف منهما على خطة الخلافة، ومن ثم زوّداه بالمال قبل المبادرة بالعودة إلى الكوفة والقيام بحركته التي تكللت بالنجاح[١٠٠]. وليس ثمة شك أن تحرك الاشتر، لم يكن مجرد احتجاج عفوي، استهدف سلوك الوالي المتغطرس الذي أثار كبرياء الكوفيين وسخطهم، بقدر ما ارتبط كخلفية سياسية بتعديل موازين القوى التي اتجهت لمصلحة الحزب القرشي. وجاء انفراط المعادلة السابقة التي أعطت أفضلية الفرص للجماعة وما رافقها من اختراق لوحدة القبيلة، يفسح المجال أمام بروز التكتّلات العشائرية واستعادة تماسكها الى حدّ كبير. والحقيقة ان ما أثار الاشتر وجماعته، عدا الاستخفاف بمصالحهم «ما أفاء الله علينا بظلال سيوفنا ومراكز رماحنا بستاناً لك ولقومك»[١٠١]، هو تسلّط الأقلية القرشية على تلك القبائل الكبيرة التي استقرت في الكوفة، دون أن تخضع سابقاً للاحتواء المكّي قبل الاسلام. ولم يكن هذا الشعور بعيداً عن هذه الحركة التي تمخضت عن ارغام الخليفة على استبدال أحد شيوخ الأمويين بشخصية يمنية، لا سيما عندما تكون هذه الأخيرة حالة خاصة في الادارة «العثمانية».

وهكذا كانت انتفاضة الكوفة محصّلة اعتبارات عدة، وتجسيداً للواقع الذي آلت اليه العلاقة بين (المدينة)

ومراكز التجمعات القبلية الجديدة في (الأمصار). وهي بعبارة اخرى أول تمرد للجيش على السلطة المدنية (الخلافة)، التي سجلت في رضوخها لمطالب المتمردين خطوة إلى الوراء، في الوقت الذي شعرت فيه تجمعات (الأمصار) بالقدرة على حلّ مشاكلها المطوية منذ العهد السابق والتي ازدادت تفاقماً في هذا العهد. فركود الجبهات العسكرية من ناحية وتقدم الأمويين وحلفائهم في مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي، على حساب جند وقادة الفتوح، من ناحية اخرى قد أثار النقمة على فريق لا يتعاطى الأشياء من موقعها الإسلامي، بقدر ما يراها من منظورها القبلي، انطلاقاً من قرشية النبيّ والخلافة في الأصل. ولقد كان إبطال القاعدة الاسلامية في التكافؤ بين الفرص التي التزم بها جناح (المهاجرين) من قريش، وتبنّي القاعدة القبلية التي تحمس لها الجناح «المكي» من هذه الأخيرة، هو جوهر المشكلة التي انعطفت بالخلافة إلى تلك المواجهة المصيرية الخطيرة (نستطيع المقارنة بين مفهوم الخلفاء الثلاثة: أبو بكر وعمر وعليّ للأفضلية القرشية وبين المفهوم الأموي الذي تجلى خاصة في موقف مروان من علي[١٠٢] ومعاوية من الكوفيين[١٠٣].

وانطلاقاً من هذا الواقع الجديد، تحوّل هؤلاء الجنود إلى «موظفين» في الدولة، يتقاضون «عطاء» فرضه لهم الخليفة السابق. واذا كانت جذور المشكلة متصلة بهذا الأخير، الذي رفض توزيع الأرض المفتوحة، فان المشكلة نفسها تفاقمت في عهد عثمان، بعد رفضه تنفيذ ما امتنع سلفه عن القيام به باستثناء ما أجراه على بعض اقربائه[١٠٤]. إلا أن التفاوت في المعطيات بين كلا العهدين، فضلاً عن تقلّص الغنائم مع ركود العمليات العسكرية، أدى الى حرمان «الفاتحين» ما اعتقدوه مبدئياً من حقوقهم المشروعة (الفيء والخراج على الأرض)، التي كانت تعود مصادرها إلى الدولة، حيث تقوم باقتطاع «العطاء»، بما في ذلك من تبعية وارتهان لإدارتها المتقلبة بين خليفة وآخر[١٠٥].

ومن ناحية أخرى، فان لانتفاضة الكوفة جانبا سياسيا كما سبق أن أشرنا، مرتبط بالصراع على السلطة في (المدينة). واذا كانت الشام خارج المراهنة بالنسبة لاصحاب الطموح في هذه الأخيرة، بعد انكفاء دائرة المركزية الحجازية كونها مرتبطة بالبيت الأموي عبر أقوى شخصياته واكثرهم كفاءة في ذلك الوقت، فان العراق، حيث الفراغ القيادي والتماوج القبلي المستمر، شجعا على التوجه اليه كبديل ملائم للحجاز. وقد نستطيع تبيان ملامح التحرك في هذا السبيل لدى اثنين (طلحة والزبير) من بقايا «مجلس» الشورى، الذي اختفى دوره منذ بيعة عثمان. ذلك أن علياً، وهو آخر وجوه «المدرسة الراشدية» بما تمثله من مضمون سياسي غير فئوي، احتل موقعاً خاصاً في ذلك الصراع الذي استشر بين (المدينة) و(أمصارها). فبعد ابتعاد سعد بن أبي وقاص وغياب عبدالرحمن بن عوف[١٠٦]، الصحابي البارز في المجلس المذكور، لم يعد ثمة دور لهذا الأخير، حيث أصبح مجرد تعبير فضفاض خال من أية دلالة محددة.

وكان من بقي من رموز ذلك « المجلس » أثناء محنة الخلافة ، طلحة والزبير ، وقد اعتبرا سابقاً من الفريق المعتدل ، بعد أن حال دون طموحهما الى السلطة ، الدعم السياسي المتوفر لعلي وعثمان ، وذلك بما كان يمثله كلاهما من تيار وليس فقط مجرد أسبقية في الاسلام . ومع بروز الفرصة الملائمة بعد أشتداد ضغط (الامصار) على (المدينة) ، سعى هذان الصحابيان إلى التعويض في العراق عما افتقداه في الحجاز ، فتوجه طموح الزبير إلى الكوفة وطلحة إلى البصرة[١٠٧] . وكان هذا الأخير اكثر نشاطاً في تحركه ، ربما بسبب انتمائه « التيمي » الذي يتصل به أول الخلفاء (ابو بكر) ، حيث كان دائب المبادرة في اتصالاته مع المعارضة والاجتماع إليها ، بما يخفيه ذلك من تحريض مبطّن على عثمان[١٠٨] ، الذي كان دائم الشكوى من نشاطه المريب ، مستنكراً ما يخامر طموحه من « شرف » ليس مؤهلا له « فان لي حقّ الاسلام وحق الإخاء والقرابة والصهر ، ولو لم يكن من ذلك شيء وكنا في الجاهلية لكان عارا على بني عبد مناف أن ينزع اخو بني تيم ، يعني طلحة ، أمرهم »[١٠٩] .

وكان توجه زعماء (المدينة) وجزء من أهلها إلى (الأمصار) ، بمن في ذلك الطامحين إلى الخلافة ، مؤشرا لانكفاء الأخير للحجاز ، حيث شارك أيضاً في أفول دوره السياسي بطريقة غير مباشرة . أما (الأنصار) فلم يتحمسوا كثيراً للدفاع عن نفوذ لم يكن موجودا في (مدينتهم) ، متعاملين مع أحداثها بشيء من اللامبالاة[١١٠] ، المنطوية على موقف سياسي غير ودّي من خلافة عثمان[١١١] . وكان من نتائج ذلك ، تصاعد النفور بين (المدينة) والأمويين بشكل خاص ، ومن ثم بين هؤلاء والحجاز بشكل عام[١١٢] . أما الشام ، وهي الولاية الوحيدة التي وقفت إلى جانب (المدينة) في تلك المحنة ، لم يكن رائدها انقاذ هذه الأخيرة ، بقدر ما سعت جاهدة إلى المحافظة على أموية الخلافة . فمعاوية الذي كان أول المشيرين على عثمان بالانتقال إلى الشام[١١٣] ، لم يتردد قبل سنوات قليلة من ثورة الأمصار ، ان يخاطب « اهل الشورى » وآخرين من الصحابة ، بلهجة متوعدة ، اذا خولت نفس احدهم له الانقلاب على عثمان و« الشرعية الأموية » التي يمثلها . وهي تنّم عمّا وصلت اليه الشام من قوة ونفوذ ، على حساب تقهقر الحجاز وضعفه : « ان بالشام مائة الف فارس كل يأخذ العطاء مع مثلهم من أبنائهم وعبدانهم ، لا يعرفون (علياً) ولا قرابته ولا (عماراً) ولا سابقته ولا (الزبير) ولا صحابته ولا طلحة ولا هجرته ولا يهابون (بن عوف) ولا ماله ولا يتقون (سعدا) ولا دعوته »[١١٤] .

لقد اظهرت روايات المؤرخين عثمان ، شخصية ضعيفة مترددة ، دائمة البحث عن حلول للأزمات بعد وقوعها ، أو بمعنى آخر ، كانت تعيش ردة الفعل بصورة دائمة وليس العكس . فقد جاء الى إلحكم في اعقاب شخصية غير عادية من ناحية ، وفي غمرة الشعور بأن قوة خفية كانت وراء اختياره لغاية في نفسها من ناحية اخرى . وفي ظلّ هذه الرؤية التي قد يكون ما يسوّغها لدى خليفة ادرك السبعين من عمره او كاد ، ـ رغم عدم اخذنا بتأثير « شيخوخة » الخليفة على قدراته في الحكم التي ظهر ضعفها في بداية عهده ، وليس في نهايته فقط ـ

عندما اختار لنفسه ذلك «الجهاز العائلي»، من منظور انعدام الثقة بالآخرين، سواء كانت معارضتهم له مكشوفة أم مقنعة. واذا بتلك المعادلة تتحول الى سلاح ضده، وإلى حصار ضاغط على عهده، الذي فقد في المقابل ثقة الرأي العام الاسلامي. فكان استلام مروان بن الحكم إدارة الخلافة ككاتب(١١٥) لعثمان ـ التعبير المستخدم آنذاك ـ وتثبيت معاوية بن أبي سفيان على الشام، الولاية الاكثر أهمية في الدولة، وهما الوحيدان اللذان بقيا خارج رياح التغيير وقرارات العزل، يشكلان دعامتي الخليفة او قبضتيه في تسييس زمام الأمر(١١٦). واعتقد انه قادر بذلك على تطويق أية معارضة، خاصة بعد إفساح المجال لعدد من زعمائها في الإثراء السريع، سواء في الامتيازات المعطاة لهم في استثمار الارض أو «المخصصات» العالية التي اغدقت عليهم(١١٧)، فضلا عن اعفاء الولاة من قيود الادارة السابقة، وفي طليعتها «المقاسمة» المرتبطة بمداخيل الولاية على اختلافها، مع الفارق بين سلعة واخرى «ولا أعفى لهم من عذاب ولاتهم من مقاسمة عادلة خفيفة، فيها للسلطان رضا ولأهل الخراج من التظالم فيما بينهم»(١١٨).

وهكذا وقع عثمان في مأزق الخيار الأصعب، متغلبة فيه نزعة العصبية على بقايا «الشوروية»، التي كانت آخر ملامحها في مجلس الستة الآنف الذكر. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه صرخات الإحتجاج مندّدة بالسياسة الفئوية المكشوفة كان الخليفة يتهم أهل الشورى أنفسهم بالتآمر والتجرؤ عليه، مع التنويه بما حققوه من امتيازات في عهده، بينما لم يجنوا سوى القمع والشدة على يد سلفه(١١٩). والحقيقة ان ثمة عائقاً حال دون هؤلاء والمضي إلى نهاية الشوط، أنهم كانوا حريصين رغم انتعاش مصالحهم آنذاك على الحدّ من «الاستئثار الأموي» الذي إصبح طابع الدولة بشكل عام. وكان لا يزال مرفوضاً لدى زعماء (المهاجرين) كما (الأنصار)، ان تأخذ الخلافة ذلك المنحى الفئوي، الذي بات واضحاً أنه يقودها إلى الوراثة. فالسلطة أموية شاء المسلمون أم أبوا، والا فالسيف هو الحكم كما يجهر بذلك مروان بن الحكم(١٢٠)، أو يجري انتزاعها من الحجاز و«ينتقل الملك من بين اظهركم»(١٢١) على حد تعبير معاوية.

ولعل ما نسب إلى هذا الأخير يشكل سابقة خاصة في الصراع على الحكم، الذي ظل محصورا حتى ذلك الحين في الحجاز. وقد لا يكون من الصعوبة بمكان، ربط هذين الموقفين بخيط موحد ومتناسق. فمروان يدعو الخليفة الذي يسيطر عليه، إلى التصلب وعدم الرضوخ لمطالب الثوّار في (المدينة)، مستخدماً شتى وسائل الضغط بما فيها التهديد(١٢٢). وفي الوقت نفسه يعد معاوية الخليفة ـ وهو يفتقر إلى الحماية المطلوبة ـ بجند الشام للدفاع عنه ضد «أهل المدينة»، الذين «كفروا وخلعوا الطاعة ونكثوا البيعة» حسب قوله(١٢٣)، علما بأن هذه الأخيرة كانت مجرد مسرح للثورة، بعد أن فوجئت بأبطالها قد «نزلوا في مواضع عساكرهم واحاطوا بعثمان»(١٢٤). وعلى الرغم مما كان لبعض زعمائها من (المهاجرين) من دور تحريضي سافر، فضلا عن تصدّر قواد منهم للثوار، فان

(المدينة) بصورة عامة حيّدت نفسها في هذه الأزمة مع نزعة واضحة إلى تجنّب العنف، حيث سينعكس بسلبياته مباشرة عليها. كذلك سارت مكة في هذا الاتجاه، ولكن بقليل من التأثير وكثير من الصمت إزاء ما يجري في عاصمة الخلافة. ولعل هذا الموقف ستكون له نتائجه الواضحة على العلاقة بين المدينتين الحجازيتين في القرن الأول الهجري، حيث أوجد نمطاً من اللامبالاة المتبادلة، التي اخفت ما تكنّه احداهما للثانية من تنافس بعيد الجذور. وقد نجد بعض مظاهر تلك العلاقة غير الودية في تجاهل مكة بعد ذلك لثورة المدينة (الحرّة)، وموقف هذه الاخيرة من الحصارين السفياني والمرواني لمكة اثناء التصدّي لابن الزبير.

وكان إبطاء معاوية المتعمد في إنقاذ عثمان يقابله تصليب مفتعل لمروان في (المدينة)، دون أن تكون خافية التطورات المرتقبة للازمة الخطيرة. ومن هنا افتراض التنسيق بين الرجلين لا يعتبر بعيدا عن محتوى هذه العلاقة، بما صاحبها من اتفاق مشترك او حد ادنى من التفاهم على «شرعية الحق الأموي»، التي أصبحت أمرا واقعا بالنسبة لكل منهما، انطلاقا من المؤشرات التي مرّ ذكرها. ولذلك فان وضع مسؤولية الثورة التي أطاحت بعثمان، على عاتق زعماء (المدينة) من المهاجرين، الذين استغلوا نقمة (الأنصار)[١٢٥] المتأصلة على الخليفة القرشي، لا يعبّر كثيراً عن الحقيقة التاريخية، حيث لم يكن ثمة مصلحة مشتركة لكلا الفريقين، في دفع الازمة الى ما وصلت اليه. كذلك فان ما ورد من احتجاج على امتيازات أهل (المدينة) الذين كانوا يتقاضون العطاء من دون جهاد، لم يقصد به (الأنصار) أو حتى (المهاجرين) عامة، بقدر ما كان موجّهاً الى جماعة الخليفة من البيت الأموي، خاصة وأن هذا الاحتجاج منسوب لأحد (الأنصار)[١٢٦]. وهذا يعني انتفاء مصلحة ما لأي من الطرفين، رغم تفاوت المواقف في تفجير الوضع في (المدينة)، حيث كان واضحاً الدور الأموي في هذا المجال، كما سبق أن اشرنا.

وثمة رواية يذكرها (الطبري)[١٢٧]، ان صحابة (المدينة) تكاتبوا «بعضهم الى بعض» ـ دون أن تكون واضحة «جغرافية» المراسلة، وان كان البديهي انها تعني الأمصار ـ «فان كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد». فهذه العبارة تعني الدفاع عن الخلافة التي توشك على الانهيار، وليس التحريض عليها كما يرى (فلهوزن) في اعتقاده، بان الصحابة «لم يشاؤوا ان يستعينوا بأهل المدينة ويحاربوه ـ اي عثمان ـ ... بل آثروا ان يقذفوا النار في الأمصار»[١٢٨]. وفي ذلك تفسير مغلوط للعبارة التي أوردها (الطبري)، والتي يبدو فيها حرص (المدينة) على التمسك بالخلافة والدفاع عن عثمان كرمز ربما ليس لاكثر، سواء (المهاجرين) من ابناء الصحابة الثلاثة المرشحين للخلافة[١٢٩]، أو من كبار (الأنصار)، (زيد بن ثابت وأبو أسيد الساعدي وكعب بن مالك وحسان بن ثابت)[١٣٠]. ويبدو أن هذا المؤرخ اعتمد على رواية (ابن الاثير) المقتبسة عن (الطبري) بشيء من التحريف. حول دعوة «جمع من أهل المدينة من الصحابة وغيرهم إلى من بالآفاق منهم» للجهاد وإنقاذ الدين

الذي « افسده » الخليفة[١٣١] .

وكان من البديهي ان يترك عهد عثمان، بما رافقه من متغيرات غير عادية، تأثيره الواضح على أوضاع الحجاز السياسية والاقتصادية في ذلك الوقت. فثمة هجرة معاكسة حملت المقاتلين والقبائل وأصحاب الطموح إلى البلدان المفتوحة.. وهذه الفئة نفسها أو بعضها ـ على اختلاف دوافعها ـ ستقود الثورة على الخليفة، عندما استقر بها المقام في مراكزها الجديدة واصطدمت بولاة طغى عليهم الثراء، الذي أخذ ينصبّ على (المدينة) ويتجلى في دورها الفخمة وحياتها المترفة[١٣٢]. على أن هذا التحوّل اكثر ما أصاب كبار (المهاجرين)، الذين شكلوا القوة الضاغطة في عاصمة الخلافة، بغية شراء سكوتهم على ممارسات الخليفة وجماعته، وذلك على حساب (الأنصار)، الذين لم يكن لهم نصيب وافر في هذا الثراء، فضلا عن غياب صوتهم في مناقشة الأزمة السياسية، التي انحصرت مناقشاتها في « نطاق قرشي »[١٣٣]، سواء على جبهة الخليفة أو الصحابة.

وفي غمرة هذه التحوّلات، تشهد (المدينة) حالة غير متوازنة، بعيد صدارة « المسلمين الجدد » ـ غير المهاجرين ـ وتخلّف القدامى منهم. ولم يبق في واجهة « الإدارة العثمانية » من هؤلاء سوى الخليفة فقط، الذي كان آخر (المهاجرين) التاريخيين في السلطة. ولم تكن عزلة الخلافة سوى امتداد لعزلة أكبر في (المدينة)، التي انعكست عليها هذه التحولات ـ وعانت منها بصورة خاصة. فقد افتقدت هذه الاخيرة « منبرها الاستشاري » الذي كان له شيء من الحضور المعنوي السابق، على الرغم من أن تأثيره اتصل بالرموز التاريخية (كبار الصحابة) وليس كإطار تنظيمي (مجلس الشورى) انطوت مهمته الفعلية مع خلافة عثمان. ونتيجة لذلك فقد تعطل ذلك الدور الوسطي للصحابة، بعد اندراجهم كاطراف في الصراع، طوعا أو بالضرورة. وبات التوجّه الى الخليفة من هذا الموقع المباشر، الذي حدا بالكثيرين إلى الاحتجاج أو النقد بجرأة ومسوغّات لم تتوفر لهم في الماضي.

وما لبثت الأصوات الناقدة ان ارتفعت في ثلاثة من محاور الاستقرار العربي الاسلامي (البصرة، الكوفة، القسطاط)، وأخذت النقمة تعبيرات شتى، مندرجة من اتهام الأعوان بالانحراف إلى الخليفة نفسه، الذي فقد الثقة المعطاة له كمناضل تاريخي في الإسلام، ليحتفظ بموقع فئوي ربما فرض عليه وبات أسيراً له، دونما إدراك موضوعي لواقع الأمور. على أن (الأمصار)، التي كانت لها أسبابها في النقمة على عثمان لم تكن المبادرة في التحرك الذي انتهى إلى ثورة دموية في (المدينة). فقد كان ثمة تحرك سابق، شهدته هذه الأخيرة، لتقويم الإنحراف ولكن بوسائل غير صدامية. ذلك أن صحابياً كان أثيراً لدى النبيّ هو (أبو ذر الغفارى)، قام بحملة تعبوية صارمة، ضد طغيان الفئوية ومظاهر الترف والتخمة المحيطة بالخليفة، تلك التي كان من « ضحاياها (عبد الله بن مسعود)، الذي كان آخر الوجوه القديمة في إدارة (المدينة)[١٣٤]. وكان هذا الأخير، وهو صحابي غير

متسيس، مرتبطا بخيط ما بالمنابع نفسها التي غذّت حركة الغفاري[١٣٥]. فكلاهما جسّد في تلك اللحظة ضمير الأكثرية المحبطة وعبّر عن همومها وانكسارها على طريقته الخاصة. ومن هنا تأتي أهمية هذه الحركة التي لم تكن مبادرة مرتجلة أو طافية كبقعة الزيت على السطح في «بحيرة المدينة»، بل كان لها من المعطيات ما هو أعمق من ذلك، لا سيما اتصالها، ربما بصورة غير مباشرة، كمضمون اجتماعي مع المعارضة، التي اخذ يتبلور تمثيلها الحتمي لتيار الأغلبية وذلك في أعقاب مرحلة حاسمة من الفرز السياسي استغرق نحو عشرة أعوام.

ولم تكن أسلحة الحكم ووسائله كافية لردع الحملات المتصاعدة التي استهدفته، مما جعل الخلافة تضطرب امام هذه المواجهة، بما فيها حركة الغفاري السلمية[١٣٦]. ومع غياب البدائل لوقف الانهيار، كان العنف هو السبيل الوحيد لإسكات المعارضة، سواء عبر النفي السياسي[١٣٧] والفتوح المفتعلة أو محاولات القمع والتهديد بالقتل التي طالت حتى رؤوس الصحابة الكبار[١٣٨]. والواقع أن حركة أبي ذر قد هزّت أوصال هذا العهد، الذي أصبح «متهما» مع خليفته بالاستغلال ومحاباة الأغنياء على حساب الفقراء[١٣٩]، دون أن تدرك السلطة «الأموية» في (المدينة) في الوقت المناسب، مخاطر تلك الصرخة الجريئة التي ارتفعت قبل أكثر من خمسة أعوام، وهي المدة الفاصلة بينها وبين الثورة التي اطاحت بعثمان.

ولعل أبسط دلالات تلك المرحلة الحاسمة في (المدينة)، أن «التواطؤ» الأموي كان واضحاً في النهاية المأساوية للخلافة الراشدية في الحجاز. فقد كان التفريغ العسكري الذي تعرض له هذا الإقليم أثناء حملات الفتوح، ومن ثم التفريغ السياسي مع خلافة عثمان، مقدمة لتفريغه المركزي كنتيجة شبه حتمية، وذلك في أعقاب البيعة لعلّي والانتقال إلى العراق تحت ضغط مؤثرات جغرافية وسياسية واقتصادية. ذلك أن الثقل الأموي في عهد عثمان لم يتمحور في عاصمة الخلافة، وإنما في ولاية الشام التي استقوت من ضعف الأولى وتقدمت على حساب تراجعها المستمر. ومن هذا المنظور، فان الأسرة الأموية تحلقت حول رجلها المستقبلي معاوية بن أبي سفيان، وهو ما أظهرته جلياً أحداث (المدينة) إبّان هبوب الأزمة العاصفة، حيث برزت زعامة والي الشام بصورة لا مجال فيها للنقاش، منتقلاً إليه الدور التقريري في الأسرة الذي كان منوطاً بمروان بن الحكم[١٤٠].

وفي «مؤتمر» الولاة (٣٤ هـ) الذي يبدو أنه كان يعقد مرة في العام[١٤١]، تبعاً لتقليد سابق أو خاص بعثمان، طغت شخصية معاوية وتوجهت إليه الأنظار كرجل الأسرة الأموية القوي ووجه المرحلة الصعبة. ولكن موقفه دفع بالازمة نحو التصعيد أكثر من الحل، في وقت استنفذت فيه «الخلافة الحجازية» نفسها وبات التصدي لانقاذها أمراً بالغ الخطورة. ومن البديهي أن معاوية الذي انفرد عن اقرانه[١٤٢]، بقوته الذاتية المستمدة من ولايته شبه المستقلة وليس من الخلافة المترنحة، ـ «قد وليتني فوليت قوماً لا يأتيك عنهم إلا الخير»[١٤٣] ـ أن تكون له معطياته المختلفة وشؤونه الاخرى في المؤتمر، حيث «ما زال يطمع فيها» ـ أي الخلافة ـ على نحو ما

ذكرته رواية سيف[١٤٤] . وتكون الكلمة الأخيرة المنتظرة، دعوة عثمان إلى الشام حيث الولاء والنظام، وهو الطريق الأقصر إلى « خلافة أموية » غير مقنعة . فليس ما يحول دون انتقالها وراثية إلى معاوية، من منظور الحق القرشي نفسه، الذي يتحمس له والي الشام بصورة خاصة . على أن هذا الأخير قد لا يكون ملحا آنذاك في موقفه، بعدما أفلت زمام الأمر أو كاد . فثمة محاذير أملت عليه ذلك، بصرف النظر عن مدى استجابة عثمان لهذه الدعوة، وفي طليعتها الانقسام الحتمي في الجبهة الإسلامية . حيث تصبح الشام هدف النقمة بعد (المدينة) ، دون ان يكون لديها من مسوّغات المجابهة ما يؤمن لها النجاح، خلافاً لما بعد مرحلة عثمان عندما اكسبها مقتله من العطف والتأييد، ما كانت تفتقد إليه في ذلك الحين .

وسقطت هذه الورقة ومعها كل الأوراق التي حاول الولاة الآخرون استخدامها[١٤٥] ، دون أن تصيب جذور المشكلة أو تلامس أسبابها الموضوعية . فبقيت الأزمة دون حلّ وتطوراتها أشد تعقيداً، لكأن ما حدث أصبح أمراً واقعاً لم يعد مجال لتفاديه . ولكن « المؤتمر » انفضّ عن ثابتة واضحة، وهي تكريس الزعامة الأموية لمعاوية، في الوقت الذي انكفأت فيه زعامة مروان، بعد أن التصقت به المسؤولية الرئيسية، وكان « الضحية الأموية » المطلوبة . والحقيقة أن معاوية تصدّر واجهة الأحداث حتى قبل المؤتمر المذكور، خاصة بعد نفي زعماء المعارضة الكوفية إلى الشام، ليتخذ فيهم القرار التأديبي الملائم، دون العودة إلى الخليفة[١٤٦] . ولعل متابعة أحداث العامين السابقين على مقتل عثمان، توضح لنا أهمية الدور الذي أخذ يمارسه معاوية بشكل سافر في حياة (المدينة) السياسية، بالإضافة إلى دوره الشامي . فهو لا ينفك متهماً شيوخ الصحابة بالتحريض و« استعجال القدر »[١٤٧] على حد تعبير عثمان، حيث يجد فيهم المنافس الحقيقي أمام طموحه . ولم يكن أمراً عادياً ان يؤول اليه التحدث باسم الخليفة إلى هؤلاء (المهاجرين) ، ناصحاً حيناً، متوعداً حيناً آخر، وهو موقف ينمّ عن طبيعة هذه العلاقة المتردية، حيث يربط وجودهم في (المدينة) باشتعال الازمة السياسية فيها، ولذلك ينبغي إبعادهم بأية وسيلة، سواء بالنفي الإفرادي (فلا يجتمع منهم اثنان في مصر واحد)[١٤٨] أو بالقتل الجماعي (بضرب اعناق هؤلاء القوم)[١٤٩] .

وهكذا تشهد (المدينة) بروزاً غير عادي لوالي الشام، الذي يبدو أنه حاز على بيعة الأمويين آنذاك وعلى رأسهم الخليفة، الذي نسب اليه تزكية هذا الأمر بما في ذلك المطالبة بدمه اذا ما تعرض للقتل[١٥٠] . ولكن والي الشام الذي غادر الحجاز وهو رجل الأمويين البارز، وصاحب أقوى نفوذ في الدولة، يترك وراءه اكثر من تساؤل حول موقفه من الخليفة، الذي اشتدت عليه العزلة، دون ان تتوفّر لديه حماية عسكرية أو يكون لديه حرس خاص[١٥١] . فالحجاز عامة كان خالياً من أية قوة مسلحة، منذ حملات الفتوح حتى توافد الثوّار إلى (المدينة) . ولم يكن من سبيل لسدّ هذه الثغرة، إلا بقوات من الشام، الولاية الوحيدة التي ظلت على ولائها

المطلق. على أن هذا الولاء لم يكن للخليفة الذي كان يعيش آخر أيامه، بقدر ما كان خاصاً بواليها، الذي لم ينفذ ما وعد به من ارسال «اربعة آلاف من خيل الشام»[١٥٢]، لتثبيت السلطة في (المدينة) رغم المتسع من الوقت، ما بين عودة معاوية وسقوط عثمان، بعد حصار دام أربعين يوماً[١٥٣]، وهي مدة كافية لوصول الفرسان الشاميين الى عاصمة الخلافة.

ومع انعدام الحلول الجذرية وفشل المراهنة على والي مصر (عبد الله بن سعد)، بعد «تجاهل» والي الشام، لم يجد عثمان سبيلاً للتخلص من محنته، سوى محاولة التحالف مع الوقت وإعادة الجسور مع الصحابة الكبار (اهل الشورى الأربعة)، لا سيا عليّ الذي كان المحاور الرئيسي على مختلف جبهات (المدينة). ولم تلبث هذه الأخيرة أن تحولّت اليها نقمة المعسكرات، التي أرسلت وفودها، لإرغام الخليفة على تحقيق مطالبها الاصلاحية بالقوة، وهي تندرج من معاقبة المسؤولين خاصة الولاة، إلى تعديل سياسة الخلافة الاقتصادية إزاء (الأمصار). وليس ما يؤكد وجود خطة مشتركة لدى المجموعات المسلحة الثلاث ـ التي وصلت تباعا إلى (المدينة) من الكوفة والبصرة والفسطاط ـ تنطوي على ذلك «الحل» الذي انتهت اليه. فثمة ما يحمل على الاعتقاد بأن العملية لم تهدف إلى أكثر من الضغط المباشر على الخليفة عبر تلك الوسيلة الاستعراضية المسلحة. ولعل ما يعزّز هذا الاتجاه، القوة العسكرية المتواضعة التي لم تزد كثيرا عن الألفين من الجند[١٥٤]، وهي غير كافية لتنفيذ خطة عسكرية على هذا المستوى وفي ظلّ احتمالات جدّية للتدخل الشامي، بالاضافة إلى امتداد الأزمة دون الاستعانة بقوات جديدة وما رافق ذلك من ارتباك قادة الجند أثناء الحصار، والفراغ الذي أحدثه مقتل الخليفة دون أن يكون مطروحاً اسم البديل.

وكان فشل الصحابة، الذين لم يتفقوا على رأي موحد، وتذبذب الموقف على جبهة الخليفة بين الاستجابة والتراجع، نتيجة التجاذب في التأثير بين عليّ ومروان، قد أوصل خلافة الحجاز إلى مصيرها المرتقب، خاصة بعد قرار الحصار الذي فرض خياراً صعباً على كلا الفريقين. فمن ناحية كان عليّ يرى في جهاز الخليفة مصدر المشكلة ومفتاح الحلّ في آن، ومن ناحية أخرى كان مروان يضغط نحو التصلب، دون معطيات ما للصمود، مما أثار الشبهة حول موقفه، الذي لم يغب عن زوج الخليفة، عندما حذرته من الاستماع لمروان الذي يسوقه إلى القتل[١٥٥]. ولم تلبث المطالبة بتصحيح الأوضاع في (الامصار)، عبر التمرد على الولاة كهدف مباشر في بادىء الأمر، أن تحولت إلى ثورة على الخليفة نفسه، الذي أصرّ على التمسك بسياسته وإقرار ممارسات ولاته، باستثناء ما قيل عن تغيير والي مصر[١٥٦] وتعيين محمد بن أبي بكر، الذي تبيّن أنه لم يكن جدّياً بعد تراجع عثمان عنه. وكان ذلك بمثابة الشرارة التي فجرت الثورة وأدت إلى حتمية المجابهة الدموية، بقيادة الوالي المعيّن الذي كان على رأس المقتحمين لبيت الخليفة.

وتبقى ملابسات هذه الحادثة التي أودت بحياة عثمان على شيء من الغموض[١٥٧]، ولكن أقل من الحادثة السابقة (اغتيال عمر). على أن لنحادثتين التقاء معيناً مع انعكاسات حركة الفتوح على الحجاز وانتقال الثقل السياسي والاقتصادي إلى (الأمصار)، الذي تكرّس بعد مقتل عثمان. فقد أوجدت الظروف الجديدة حالة غير متلائمة في الدولة الإسلامية، بحيث لم يعد الحجاز مقرها الطبيعي على الصعد المختلفة. ومن ناحية أخرى كان لتشكيلات القبائل البدوية ـ التي غمرت مناطق الفتوح في ذلك العهد، بعد أن سبقتها القبائل «المدنية» في الموجات السابقة ـ اسهام كبير في هذا الاختلال الذي أدّى إلى تعقيد العلاقة بين عاصمة الخلافة والأمصار. فهذه القبائل التي جاءت إلى المعسكرات، متأثرة بنمطها الحياتي القديم، توافق مزاجها إلى حد كبير مع نظام الغنائم الذي سارت عليه الدولة منذ خلافة عمر. وكانت إعادة النظر التي اجراها عثمان في وضع صحابة (المدينة) وجلّهم من قريش، قد جعل موقف القبائل غير ودّي من عهده، وهي علاقة ربما ترقى إلى أيام «الايلاف»، حيث كانت مكة تتعاطف في مصالحها مع المدن ومراكز الاستقرار، أكثر من القبائل البدوية الضاربة حولها أو بالقرب من طرقها التجارية.

وكان «الافراج» عن الصحابة والحصول على امتيازات واسعة في مناطق الفتوح، قد أثار حساسية القبائل غير القرشية التي كانت راكدة في العهد السابق. ولكن دائرة التنافس أخذت تتسع، حيث حلّ الصحابة مع امتيازاتهم والتي كان من ابرزها مسابقة «أقطاع القطائع»[١٥٨] لهم في العراق، عندما انتقلت اليهم ملكية الاراضي الخصبة المعروفة بـ (الصوافي)، التي كانت تمتلكها الأسرة الحاكمة وأعوانها في الامبراطورية الفارسية «ما كان لكسرى ومرازبته»[١٥٩]. وكان انتقالها من الملكية العامة ـ كحالة خاصة من الاراضي التي «اصطفتها»[١٦٠] الدولة لجميع المسلمين إلى ملكية الصحابة ـ قد ترك نتائجه السلبية على بيت المال حيث شكلت عنصراً هاماً من مصادره، استناداً إلى ما أورده القاضي أبو يوسف[١٦١].

واذا كان اسم محمد بن أبي بكر قد تردد في مقتل عثمان حيث كان له دور بارز في الحصار الطويل، فان أية رواية لم تشر إلى أسماء من (المهاجرين) أو (الأنصار)[١٦٢]، شاركت في هذه الثورة، التي كان مسرحها عاصمة الخلافة. ولم يكن ورود «أهل المدينة» في عدة روايات[١٦٣]، إلا نوعاً من الالتباس ربما غير المقصود، للدلالة على ثوار الأمصار الذين احتلوا عاصمة الخلافة طوال تلك الفترة. فقد أقتصر الأمر على محمد بن أبي بكر الذي ارتبط وحده بالثورة من أهل المدينة، بينما لم يتجاوز موقف الصحابة الكبار وأبنائهم التأييد المعنوي للخليفة، دون القيام بمحاولة احترازية لمنع ما حدث. فكان هذا «التجاهل» باستثناء الدور الذي قام به عليّ كما أسلفنا ـ وربما التحريض المبطن الذي مارسه بعضهم (اتهام عثمان لطلحة)[١٦٤]، وراء افتقاد المدينة دورها المؤثر في تلك المحنة، التي كانت معنية بها بشكل مباشر، وذلك انطلاقاً من ارتباطها بمواقف زعمائها من

الصحابة . على أن محمد بن أبي بكر، الذي كانت له دوافعه الخاصة من الخليفة « الغضب والطمع »[١٦٥]، خاصة ما قبل عن تعيينه على مصر والعودة عن ذلك، لم يرد اسمه بين الذين نفذوا قتل عثمان . وكل ما يشار اليه، جاء في معرض الاحتجاج « لو رآك أبي تعمل هذه الاعمال لأنكرها عليك »[١٦٦] . ويبدو أنه شأن « أهل المدينة »، لم يدر في خلده تطور الأمور إلى ما انتهت اليه، حيث كان همه الضغط على الخليفة لحمله على الاعتزال، وهو المطلب الذي تمسك به الثوار بعد فشل المحاورة مع عثمان حول تنفيذ السياسة الاصلاحية[١٦٧] .

ولعل ما ورد في أحد المصادر أن محمد بن أبي بكر، تسوّر دار رجل من الانصار، فدخل على الخليفة « فصرعه »[١٦٨]، فان هذه الكلمة لم ترد بمعنى القتل، حيث يخرج الاول منكسراً[١٦٩] في اعقاب ذلك وقد فعلت فيه كلمات عثمان المؤثرة، بينما الثاني يسعى الى القرآن بين يديه، ليكون الشاهد الاخير على دماء الخليفة التي سالت عليه[١٧٠] . ففي تلك اللحظة يقتحم ثلاثة أو أربعة من الرجال المغمورين[١٧١] دار الخليفة، ويجهزون عليه بأسلوب لا يخلو من الانتقام . وكان هؤلاء استناداً إلى الانتماء الذي يمثلون، متحدرين من تشكيلات قبلية غير حجازية، أي من القبائل المتأخرة في الإسلام والهجرة إلى مناطق الفتوح . ولعل الطريقة التي تم فيها اقتحام المنزل واحراقه، ومن ثم الهجوم على بيت المال وانتهاب محتوياته، تعبّر عن نمط خاص بهذه القبائل، وتؤدي ربما الى ثابتة بأن البدو هم الذين قتلوا عثمان، بعد ان تهيأت لهم الظروف التحريضية الملائمة والمشجعة . وثمة رواية منسوبة لعلي قوله في اعقاب بيعته : « ايها الناس اخرجوا عنكم الأعراب »[١٧٢] . وثمة رواية أخرى تنسب لابنه الحسن في معرض الردّ على الذين سألوه إذا « كان فيمن قتل عثمان أحد من المهاجرين والانصار؟ قال لا، كانوا اعلاجا من أهل مصر »[١٧٣] . وقد يفسر ذلك غياب بعض قادة الأمصار او اعتزالهم كالأشتر (الكوفة) وحكيم بن جبلة (البصرة)[١٧٤] آخر فصول المحنة، حيث تجاوز تطورها حدود الحركة الاصلاحية التي قاموا بها .

وهكذا يأتي مقتل عثمان محصلاً شبه حتمي للمتغيرات التي طرأت على الخلافة الراشدية في مطالع القرن الأول الهجري، حيث نال الحجاز منها نصيبه الوافر . فقد احدثت « هجرة » الفتوح نقصاً في السكان لم تعوضه الهجرة المعاكسة التي جذبتها عاصمة الخلافة بصورة مؤقتة، بحيث أسهمت الأولى في تفريغ الاقليم بما لذلك من تأثير سلبي على طاقته البشرية لا سيما الشابة، بينما الثانية على ضآلتها كانت لها ملامحها النوعية، كونها ضمّت عناصر غير عربية (فارسية في الغالب)، أخذت تتردد اسماؤها في احداث (المدينة) تاركة بصماتها على الحياة الاجتماعية التي شهدت تحوّلاً ظاهراً في تلك الفترة . فثمة فراغ بشري أحدثه انتقال عشائر بكاملها إلى (الامصار)، يقابله ثراء فاحش وتطور غير عادي في المستوى الحياتي[١٧٥]، وما رافق ذلك من تمازج حضاري انعكس خاصة على المدن الحجازية .

ومن ناحية أخرى، فان الطابع الحضري الذي غلب على المجتمع الجديد والذي كان واضح الخلفية في مكة

القرشية، كان أحد مصادر النقمة على عاصمة الخلافة، الأكثر ترفاً في الحجاز و(الأمصار). فقد كانت مكة - رغم نشأتها كسوق محلي يعتمد على مبادلات القبائل البدوية المحيطة بها - تقيم علاقاتها الأساسية مع الدول ومراكز الاستقرار، عبر «المنظومة الإيلافية» المعروفة. كذلك سارت دولة (المدينة) والراشدين في هذا التوّجه «الحضري»، الذي نلمسه في مراسلات النبي إلى الملوك والأمراء منذ وقت مبكر (٧ هـ)، وفي مقولات منسوبة اليه، تميّز بين «هجرة البادي» الذي عليه «أن يجيب اذا دعي وان يطيع إذا أمر» وبين «هجرة الحاضر» التي هي «أعظمها أجراً»[١٧٦]، أو بأن «لأهل الحاضرة فصيلتهم»[١٧٧] في الإطار نفسه من التقويم. كما نلمسه لدى الخلفاء الراشدين، لا سيا عمر، الذي قرن الحضر بالجماعة «الوحدة» والبدو بالتشرذم «الفتنة»[١٧٨]، رغم اضطراره الى تعديل هذه العلاقة في أواخر عهده، بعد الحاجة إلى اسهام هؤلاء في حملات الفتوح التي اصبحت دائراتها من الاتساع بحيث لم تعد عناصر «الحضر» قادرة على استيعابها بصورة متكافئة. ولعل هذا الموقف يصبح اكثر بلورة في قول متأخر لأحد الخلفاء الأمويين (عمر بن عبد العزيز)، كان شديد التأثر بالسلفية الراشدية، ومنها هذا الاتجاه «عليك بأهل الحاضرة واياك والاعراب، فانهم لا يحضرون محاضر المسلمين ولا يشهدون مشاهدهم»[١٧٩].

واذا ما اضفنا الى ذلك التعديل الذي طرأ على تشكيلة العناصر المسهمة في حملات الفتوح، بعد افساح المجال للقبائل «البدوية» المرتدة، المشاركة فيها، بحيث شكلت القوة العسكرية الرئيسية في الدولة، أصبح بالإمكان تقويم الدور الكبير الذي كان في متناول هذه القبائل ومدى تأثيره على الخلافة كمؤسسة مدنية، اصبحت شبه مرتهنة لها. وكان بروز عدد غير قليل من البدو في المراكز القيادية بالاضافة إلى غلبة جندهم في الحملات الكبرى، قد احدث خللا في المعادلة التي اهتزت مع وجود خليفة غير قوي في السلطة، في وقت كانت لا تزال العصبية القبلية متجذرة لدى هؤلاء البدو، الذين أخذوا من الفتوح ثقة بالنفس وشعوراً بالقوة، وتماسكا في اطار القبيلة الواحدة. وكان لذلك وجهان متناقضان، احدهما اقترن بمشاركة البدو الفعلية في الانتصارات الكبرى، التي أدت الى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وثانيهما انعكس على الخلافة التي أصبحت مقيدة بسياستها التوسعية وحاجتها المستمرة إلى الجند، حيث كان مصدرهم الرئيسي شبه الجزيرة، «المستودع الاكبر للاحتياط»[١٨٠] الذي يغذي الجبهات العسكرية.

ومن الواضح ان تقلّص عائدات هذه القبائل بعد ركود موجة الفتوح، وما آل اليه الوضع المعيشي من ارتفاع في الحجاز، فضلا عن امتيازات الصحابة و «الأقارب» في عهد عثمان، قد أوجد نوعاً من المجابهة الحتمية بين جند (الأمصار) وبين الخلافة التي كان الإلتزام بواجباتهم نحوها، بقدر ما توفره لمصالحهم من الاستمرار والتوازن. ولقد جاءت الانتفاضة على الخليفة، تحت تأثير تطورات «انقلابية» في المجتمع

الحجازي، قطفت ثمرتها قريش بصورة خاصة. ولذلك فان غياب الموقف السياسي في (المدينة)، كان مرتبطاً بغياب القواسم المشتركة في المعاناة والدوافع بينها وبين (الأمصار). فثمة سخط واضح - كرأي عام - على سياسة عثمان في عاصمة الخلافة، ولكنه لم يتجاوز حدود النقد، وبالتالي فان الموقف من الثوّار إقتصر على التعاطف المقنّع، الذي لم يرق إلى التحالف والاتفاق الضمني على قتل الخليفة. ومن هذا المنظور فان الثورة التي أطاحت بعثمان، استهدفت أيضا «الأسرة الحاكمة» فضلاً عن الامتيازات الحجازية. ولذلك كانت هذه الحركة واضحة الامتداد في العراق الذي يعجّ بالجند، كونه على تخوم بقايا الإمبراطوريية الفارسية. أما البؤرة الأولى فكانت في الكوفة التي توفرت فيها شروط التحرك المناهض لخلافة عثمان، عبر الصدام مع أقوى شخصيتين من البيت الأموي في الأمصار. وإذا كان سعيد بن العاص يرى في «السواد بستاناً لقريش»[١٨١] كما ينسب اليه، فان الخلافة لا تختلف عن «السواد» في مفهوم معاوية ونظريته في السلطة القرشية و «حقها الإلهي»[١٨٢].

ولقد كان الوفد المنفي إلى الشام في تشكيلته القبلية المتنوعة، لا سيما القبائل اليمنية الكبرى، التي مثلها زعماء المعارضة في الكوفة[١٨٣] صورة لذلك التناقض بين الخلافة و(الأمصار) في ذلك الحين. ولعل ما يثير الانتباه، ان لا نجد صوتاً للقبائل الحجازية مع المنفيين الكوفيين، فضلاً عن البصريين الذين ساروا في أعقابهم إلى الشام[١٨٤]، الامر الذي يفسر غياب الحجاز أيضاً في انتفاضة الكوفة أو في الثورة التي شهدتها (المدينة)، والتي استهدفت هذا الإقليم ربما بصورة غير مباشرة.

الحواشي

(١) رضوان السيد، من الشعوب والقبائل إلى الأمة. مجلة الوحدة عدد ٤، ص ٥٨.

(٢) بيضون، التوّابون ص ٢٧.

(٣) الطبري ج ٣ ص ٢١١.

(٤) اليعقوبي تاريخ ج ٢ ص ٧٧ - ٧٨.

(٥) البلاذري، فتوح البلدان ص ٧١.

(٦) تبوك، ايلة، اذرح، مقنا، جرباء، دومة. المكان نفسه. تاريخ الطبري ص ١٤٦.

(٧) ابن حزم: جوامع السيرة ص ٢٤٩.

(٨) تاريخ خليفة بن خياط ج ١ ص ٧٨.

(٩) المصدر نفسه ج ١ ص ٧٨ - ٧٩.

(١٠) المصدر نفسه ج ١ ص ٧٩. الطبري ج ٣ ص ٢٢١.

(١١) البلاذري: فتوح ص ١١٥.

(١٢) المصدر نفسه.

١٣) خالد بن الوليد، عمرو بن العاص، عكرمة بن أبي جهل، شرحبيل بن حسنة (حليف بني جمح). البلاذري، فتوح ص ١١٥. ابن الاثير،

الكامل في التاريخ ج ٢ ص ٣٤٦ .

(١٤) خالد بن سعيد بن العاص بن امية . شرحبيل بن حسنة ، عمرو بن العاص السهمي ، فتوح البلدان ص١١٥ - ١١٦ .

(١٥) من قريش الظواهر . محمد فرج : الفتح العربي للعراق وفارس ص ١٠٩ ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٦٦ .
صالح العلي محاضرات في تاريخ العرب ص ٣٣٥ .

(١٦) فلهوزن : تاريخ الدولة العربية ص ٣٧ .

(١٧) ينسب الى أبي بكر قوله : « لفتح قرية في الشام افضل عندي من فتح بلد في العراق » . ياسين سويد . معارك خالد بن الوليد ص٢١٣ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٣ .

(١٨) الماوردي ، الاحكام السلطانية ص٣ . A. SANHOURY, Le califat. paris 1926, t4, p. 53. 61

(١٩) DONNER, the Bakr b. wà il, p. 17, 30.

(٢٠) أ . بيضون ، ملامح التيارات السياسية في القرن الاول الهجري ص ٣٩ . دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٩ .

(١٢) I, GOLDZIHER, Le Dogme et la loi de l'islam paris 1920 p. 123.

(٢٢) كلود كاهين ، تاريخ العرب والشعوب الاسلامية ص ٤٣ . ترجمة د . بدر الدين القاسم . دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٢ .

(٢٣) مشاركة عمر التي وصلت احيانا الى حد التدخل مباشرة في القرار ، بصرف النظر عن قبول الخليفة او رفضه . راجع حادثتي خالد بن سعيد بن العاص وخالد بن الوليد في الطبري ج ٤ ص ٢٨ ، ٣٨ .

(٢٤) اليعقوبي ، تاريخ ج ٢ ص ١٥٣ .

(٢٥) ـ ابن خلدون ، المقدمة ص ٤٣٠ . أحمد فريد الرفاعي ، عصر المأمون ج ١ .

(٢٦) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص١٥٧ . تحقيق محيي الدين عبدالحميد . الطبعة الرابعة . القاهرة ١٩٦٩ . أحمد فريد الرفاعي ، عصر المأمون ج ١ ص٦ القاهرة ١٩٢٧ .

(٢٧) « فان شئتم نكيل لكم كيلا وان شئتم نعد لكم عدداً » من قول منسوب للخليفة عمر . ابو يوسف ، كتاب الخراج ص ٤٩ ، الطبعة الخامسة ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٩٦ .

(٢٨) اليعقوبي ، تاريخ ج ٢ ص ١٥٣ .

(٢٩) المكان نفسه . راجع ايضا ابو يوسف ، الخراج ص ٤٧ .

(٣٠) ابن طباطبا ، الفخري في الآداب السلطانية ص ٨٣ . دار بيروت ١٩٦٦ .

(٣١) من قول منسوب لعثمان الى عمر . الطبري ج ٤ ص ٢٣ .

(٣٢) كتاب الخراج ص ٤٦ .

(٣٣) خليفة بن خياط ج ١ ص ٦٠ - ٦١ .

(٣٤) ضياء الدين الريس : الخراج في الدولة الاسلامية ص ١٤٠ . مكتبة نهضة مصر - ١٩٥٧ .

(٣٥) أبو يوسف ، الخراج ص ٢٩ .

(٣٦) ذكر أن رؤساء السواد أتو عمر فقالوا : « انا قوم من أهل السواد وكان أهل فارس قد ظهروا علينا وأضروا بنا ، فلما سمعنا بكم فرحنا بكم وأعجبنا ذلك » . يحي بن آدم ، كتاب الخراج ص ٥٠ . المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٤٧ هـ . ابن رجب ، الاستخراج لاحكام الخراج ص ١٠ ، تحقيق عبدالله الصديق ، دار المعرفة ، بيروت .

(٣٧) يحي بن آدم ص ٧١

(٣٨) ذكر أبو عبيد ، لما فتح المسلمون السواد قالوا لعمر : إقسمه بيننا فانا افتتحناه عنوة قال : فأبى وقال فما لمن جاء بعدكم من المسلمين؟ وأخاف : ان قسمته ان تفاسدوا بينكم في المياه ، الاموال ص ٨١ .

(٣٩) رضوان السيد ، جدليات العقل والنقل والتجربة التاريخية للامة . الفكر العربي عدد ١٥ ص ٧٦ (١٩٨٠)

(٤٠) ابو يوسف ص ٢٥ .

(٤١) ابن ادم ص ٢٠ . ابن حزم، جوامع السيرة ص ٢١٣ .

(٤٢) « لولا ان اترك آخر الناس ببانا ليس لهم شيء، ما فتحت على قرية الا قسمتها كما قسم النبي خيبر، ولكن اتركها خزانة لهم يقتسمونها » من قول منسوب لعمر . ابن رجب، الاستخراج ص ١١ .

(٤٣) ابو يوسف ص ٢٦ .

(٤٤) أبو يوسف ص ٢٧ . اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٥١ - ١٥٢ . المسعودي، مروج ج ٢ ص ٢٣٢ . LAMMENS La République p. 48

(٤٥) اقام العرب المقاتلون نحو ثلاث سنوات في المدائن، وهي الفترة التي تم فيها انشاء الكوفة على الارجح . اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٥١ .

(٤٦) الفيء هنا بمعنى الوقف . الاستخراج ص ٢٠٣ . راجع كذلك الخراج لأبي يوسف ٢٧ وتاريخ الكوفة للبراقي ص ١٢٧ . الطبعة الثالثة، النجف، ١٩٦٠ .

(٤٧) ابو يوسف ص ٢٧ . جمال محمد جودة، العرب والارض في العراق في صدر الاسلام ص ٨٨، رسالة ماجستير مطبوعة، عمان ١٩٧٧ .

(٤٨) theocratia أو théocratie وهي مشتقة من theoi أو theos (الاله) و cratia (السلطة) .

(٤٩) الرفاعي، عصر المأمون ج ١ ص ٤ .

(٥٠) راجع قول عمر في كتاب الخراج لأبي يوسف فكيف « نقسمه لهؤلاء ولا ندع من تخلف بعدهم بغير قسم ص ٢٩ . راجع ايضا قول عمر لسعد بن أبي وقاص بعد فتح العراق « فانا لو قسمناها بين من حضر لم يكن بعدهم شيء » أبو عبيد، الاموال ص ٨٣ .

(٥١) يحي بن آدم ص ٧٩ .

(٥٢) البلاذري، فتوح البلدان ص ٢٧٣ . الماوردي، الاحكام السلطانية ص ١٨٣ .

(٥٣) رضوان السيد، جدليات العقل والنقل والتجربة التاريخية للامة، مجلة الفكر العربي ص ١٧٦ .

(٥٤) أ . بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري ص ١٥ .

(٥٥) تولى عمر (السفارة) في مكة عشية الاسلام . العقد الفريد ج ٣ ص ٢٣٦ .

(٥٦) الطبري ج ٤ ص ١٧١ .

(٥٧) وردت في « خراج » ابي يوسف رواية للزهري تنسب الى عمر قوله: « لم يعط الله قوما هذا الا ألقى بينهم العداوة والبغضاء » ص ٥١ .

(٥٨) الطبري ج ٥ ص ١٢ .

(٥٩) موقف الخلافة من عبيد الله بن عمر وعدم مقاضاته على الجرائم الثلاث التي ارتكبها المصدر نفسه ج ٥ ص ٤١ . المسعودي، مروج ج ٢ ص ٢٢١ .

(٦٠) الطبري ج ٤ ص ٤١ .

(٦١) أ . بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الاول الهجري ص ٩٣ .

(٦٢) راجع: أمير علي مختصر تاريخ العرب والتمدن الاسلامي، القاهرة ١٩٣٨ ص ٥٠ . محمد عمارة، الخلافة والاحزاب الاسلامية ص ٥٣ - ٥٤ .

(٦٣) الإمامة والسياسة ج ١ ص ٤٤ .

(٦٤) راجع الترجمة العربية، أ . بيضون: السيطرة العربية ص ١٣٠ . دار الحداثة ١٩٨٠ . محمد عمارة: الخلافة والاحزاب الاسلامية ص ٥٤ . VAN VOTEN, La domination Arabe. p. 47

(٦٥) أ . بيضون: ملامح التيارات السياسية في القرن الاول الهجري ص ٩٤ .

(٦٦) من وصية أبي بكر قبيل وفاته . الطبري ج ٤ ص ٥١ .

(٦٧) سيف بن عمر الضبي، الفتنة ووقعة الجمل ٩٣ - ٩٥ . الامامة والسياسة ج ١ ص ٤٤ .

(٦٨) محمد عمارة، الخلافة والاحزاب الاسلامية ص ٩٥ .

(٦٩) الطبري ج ٥ ص ٣٤ . الامامة والسياسة ص ٢٢ .

(٧٠) أ . بيضون: التوابون ص ٢٩ .

(٧١) الامامة والسياسة ج ١ ص ٢٦ .
(٧٢) تاريخ الطبري ج ٥ ص ١٢ .
(٧٣) صبح الاعشى ج ١ ص ٤١٤ .
(٧٤) الامامة والسياسة ج ١ ص ٢٧ .
(٧٥) تاريخ الطبري ج ٥ ص ١٢ .
(٧٦) الامامة والسياسة ج ٢ ص ٢٦ .
(٧٧) يذكر محمد عمارة عن رواية للقاضي عبد الجبار، بأن فريقا كان يروّج لعثمان في اواخر عهد عمر، دون ان يشير الى موقف هذا الاخير في الخلافة والاحزاب الاسلامية ص ٩٤ . ولكن الروايات المعروفة لا تشير الى مثل هذه الحادثة . وثمة رواية ينقلها الماوردي عن ابن اسحاق تشير الى موقف سلبي لعمر في هذا السبيل، حيث ينسب اليه قوله للذين اقترحوا عليه استخلاف عثمان وذلك بشيء من الدهشة « كيف؟ يحب المال والجنة » . قوانين الوزارة وسياسة الملك ص ١٤ ، تحقيق رضوان السيد ، دار الطليعة ١٩٧٩ .
(٧٨) كاهن، تاريخ العرب والشعوب الاسلامية ص ٣١ - ٣٢ .
(٧٩) المرجع نفسه ص ٣١ ، بندلي جوزي، من تاريخ الحركات الفكرية في الاسلام ص ٦٠ ، دار الروائع، بيروت .
(٨٠) ابن حزم، جمهرة انساب العرب ص ١٢٩ - ١٣١ .
(٨١) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٢٨٧ ، دار صادر، بيروت .
(٨٢) الامامة والسياسة ج ١ ص ٢٧ .
(٨٣) اليعقوبي، تاريخ ج ٢ ص ١٧٣ . الامامة والسياسة ج ١ ص ٢٤ .
(٨٤) أبو يوسف: الخراج ص ٣٧ J vesely, AL-Ansar. p. 34-51
(٨٥) محمد عمارة، الخلافة والاحزاب الاسلامية ص ٩٦ .
(٨٦) اليعقوبي، تاريخ ج ١ ص ١٧٧ .
(٨٧) الطبري ج ٥ ص ٤٥ وما بعدها .
(٨٨) سيف بن عمر الضبي، الفتنة ووقعة الجمل ص ٣٧ . ابن الاثير، الكامل ج ٣ ص ١٣٩
(٨٩) رضوان السيد ، جدليات العلاقة بين الجماعة والوحدة والشرعية ص ١٨ .
(٩٠) « انما هذا السواد قطين (بستان) لقريش » مروج الذهب ج ٢ ص ٣٣٧ .
(٩١) الطبري ج ٥ ص ٦٠ . مروج الذهب ج ٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .
وصف شاعر كوفي استبدال الوليد بسعيد قائلا :

فــررت مــن الوليـــد الى سعيـــد ... كـأهـل الحجـر اذ فـزعـوا فبـاروا
يلينـــا مــن قــريش كــل عــام ... امير محدث أو مستشــــــار

ابن الاثير : الكامل ج ٣ ، ص ١٠٨ .
(٩٢) المصدر نفسه ج ٣ ص ٨٢ ، ٨٨ .
(٩٣) المنقري، وقعة صفين ص ٣٩ . طبعة ايران، ١٣٨٢ .
(٩٤) روي عن عمرو بن العاص قوله بعد خروجه الى فلسطين (٣٥ هـ) « إن كنت لألقى الراعي فاحرضه على عثمان » الطبري ص٩١١ . الكامل في التاريخ ج ٣ ص ١٩٣ .
(٩٥) الطبري ج ٥ ص ٩٥ - ٩٦ . مروج الذهب ج ٢ ص ٣٣٧ .
(٩٦) ابن الاثير، الكامل ج ٣ ص ١٤٧ . البراقي، تاريخ الكوفة ص ١٣٨ - ١٤٣ .
(٩٧) مالك بن الحارث النخعي . الطبري ج ٥ ص ٩٥ .
(٩٨) مروج الذهب ج ٢ ص ٣٣٧ .
(٩٩) الطبري ج ٥ ص ٩٥ .

(١٠٠) مروج الذهب ج ٢ ص ٣٣٨ .
(١٠١) الطبري ج ٥ ص ٩٣ . مروج الذهب ج ٢ ص ٣٣٧ .
(١٠٢) ابن الاثير ، الكامل ج ٣ ص ١١٦ .
(١٠٣) سيف بن عمر : الفتنة ووقعة الجمل ص ٣٧ .
(١٠٤) المصدر نفسه ص ٥٧ .
(١٠٥) فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص ٤١ - ٤٢ .
(١٠٦) توفي سنة ٣٢ هـ . تاريخ خليفة بن خياط ج ١ ص ١٧٧ . ابن الاثير الكامل ج ٣ ص ١٥٦ .
(١٠٩) سيف بن عمر ، الفتنة ووقعة الجمل ص ٦٠ .
(١٠٨) الطبري ج ٥ ص ١٠٨ .
(١٠٩) ابن الأثير ، الكامل ج ٣ ص ١٦٧ .
(١١٠) الطبري ج ٥ ص ١٠٥
(١١١) فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص ٤٤ .
(١١٢) Vesely, AL-Ansar, p.36
(١١٣) سيف بن عمر ، الفتنة ص ٥٣ .
(١١٤) الامامة والسياسة ج ١ ص ٢٧ .
(١١٥) الجهشياري ، كتاب الوزراء والكتاب ص ٢١ . تحقيق ، مصطفى السقا - ابراهيم الابياري ، الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٣٨ .
(١١٦) Van Vloten, la domination arabe. p. 4.
(١١٧) أ . بيضون : الدولة الاموية والمعارضة ص ١٥ .
(١١٨) ابو يوسف : الخراج ص ٥٤ .
(١١٩) ابن الاثير : الكامل في التاريخ ج ٣ ص ١٥٢ .
(١٢٠) المصدر نفسه ج ٣ ص ١٥٣ .
(١٢١) الامامة والسياسة ج ١ ص ٢٩ .
(١٢٢) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج ٣ ص ١٦٦ .
(١٢٣) الطبري ج ٥ ص ١١٥ .
(١٢٤) سيف بن عمر ، الفتنة ووقعة الجمل ص ٦٠ .
(١٢٥) تاريخ الدولة العربية ص ٤٤ .
(١٢٦) الامامة والسياسة ج ١ ص ٣٢ . راجع تاريخ الطبري ج ٥ ص ١٠٧ .
(١٢٧) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٩٦ . وردت لدى ابن الاثير مضطربة وربما خضعت للالتباس او التحريف . الكامل ج ٣ ص ١٦٨ .
(١٢٨) تاريخ الدولة العربية ص ٤٤ .
(١٢٩) الحسن بن علي ، عبدالله بن الزبير ، محمد بن طلحة . ابن الاثير ج ٣ ص ١٧٤ .
(١٣٠) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٩٦ .
(١٣١) ابن الاثير : الكامل ج ٣ ص ١٦٨ .
(١٣٢) المسعودي ، مروج ج ٢ ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .
(١٣٣) الإمامة والسياسة ج ١ ص ٢٨ - ٢٩ .
(١٣٤) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ص ١٥٧ .
(١٣٥) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٨٠ . أ . بيضون : ملامح التيارات السياسية في القرن الاول الهجري ص ١٠٩ .
(١٣٦) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٦٦ .

(١٣٧) اليعقوبي، تاريخ ج ٣ ص ١٧١ . المسعودي، مروج، ج ٣ ص ٣٤٠ .
(١٣٨) سيف بن عمر: الفتنة ص ٥٣ . الامامة والسياسة ج ١ ص ٢٩ .
(١٣٩) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٦٦ .
(١٤٠) الامامة والسياسة ج ١ ص ٢٨ .
(١٤١) سيف بن عمر: الفتنة ص ٥٠ .
(١٤٢) عبدالله بن عامر - عبدالله بن سعد بن أبي سرح - سعيد بن العاص - عمرو بن العاص. المصدر نفسه ٥٠ - ٥١ . ابن الاثير: الكامل ج ٣ ص ٥١ .
(١٤٣) سيف بن عمر، الفتنة ص ٥١ .
(١٤٤) المصدر نفسه ص ٥٢ .
(١٤٥) سيف بن عمر ص ٥٣ . تاريخ الطبري ج ٥ ص ٩٤ - ٩٥ .
(١٤٦) راجع قول علي لعثمان في أحداث ٣٤ هـ « فان معاوية يقتطع الأمر دونك فيقول للناس هذا أمر عثمان » الطبري ج ٥ ص ٩٧ .
(١٤٧) الإمامة والسياسة ج ١ ص ٢٩ .
(١٤٨) الإمامة والسياسة ج ١ ص ٣٠ .
(١٤٩) المصدر نفسه ج ١ ص ٢٩ .
(١٥٠) المصدر نفسه ج ١ ص ٣٠ .
(١٥١) فلهوزن، تاريخ الدولة العربية ص ٤٦ .
(١٥٢) الامامة والسياسة ج ١ ص ٢٩ .
(١٥٣) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٧٦ . وردت في الطبري: تسعة وأربعين يوماً. ج ٥ ص ١٢٢ .
(١٥٤) شارك كل من الانصار، حسب رواية سيف بن عمر باعداد تراوحت بين الستمائة والالف مقاتل. الفتنة ص ٥٧ . وقد ورد الرقم الاول في رواية أخرى نقلها الطبري عن تقدير المجموعة المصرية. تاريخ الطبري ج ٥ ص ١١٦ .
(١٥٥) ابن الاثير، الكامل ج ٣ ص ١٦٦
(١٥٦) جاء بضغط من المصريين وتأييد كل من عائشة وطلحة. على نحو ما ورد في الامامة والسياسة ج ١ ص ٣٥ .
(١٥٧) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول ص ٦٨٥ . دار المسيرة، بيروت
(١٥٨) السيوطي، تاريخ الخلفاء ص ١٦٤ . محمد عمارة: مسلمون ثوار ص ٣٣ .
(١٥٩) ابو يوسف، كتاب الخراج ص ٦٢ .
(١٦٠) الريّس، الخراج في الدولة الاسلامية ص ١٣٩ .
(١٦١) « وكان خراج ما استصفاه عمر سبعة آلاف ألف » كتاب الخراج ص ٦٣ .
(١٦٢) تاريخ خليفة بن خياط ج ١ ص ١٩٢ .
(١٦٣) تاريخ الطبري ج ٥ ص ١١٥ - ١١٦ . راجع ايضا فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص ٤٧ .
(١٦٤) تاريخ الطبري ج ٥ ص ١٢٢ . ابن الاثير ج ٣ ص ١٧٤ .
(١٦٥) ابن الاثير: الكامل ج ٣ ص ١٨١ .
(١٦٦) المصدر نفسه ج ٣ ص ١٧٨ .
(١٦٧) ابن الأعثم: الفتوح ج ٢ ص ٢٢٠٠ الطبعة الأولى حيدر أباد ١٩٦٩ .
(١٦٨) الامامة والسياسة ج ١ ص ٤١ .
(١٦٩) تاريخ الطبري ج ٥ ص ١٣٠ .
(١٧٠) المصدر نفسه ج ٥ ص ١٣١ .
(١٧١) المصدر نفسه ج ٥ ص ١٣٠ - ١٣١ . ابن الأعثم ج ٢ ص ٢٣٦ . القلقشندي، نهاية الارب ص ١٧٤، ٣٥٤ .

(١٧٢) تاريخ الطبري ج ٥ ص ١٥٩ .
(١٧٣) خليفة بن خياط ج ١ ص ١٩٢ .
(١٧٤) تاريخ الطبري ج ٥ ص ١٢٠ ، ١٢٢ . تاريخ الفتوح لابن الإعثم ج ٢ ص ٢٣٥ .
(١٧٥) صالح احمد العلي ، ملكيات الاراضي في الحجاز ص ٩٦٧ ، مجلة العرب عدد ١١ . (١٩٦٩) .
(١٧٦) ابو عبيد ، كتاب الاموال ص ٣١٣ . تحقيق محمد خليل هراس . القاهرة ١٩٦٨ .
(١٧٧) الاموال ص ٣١٣ .
(١٧٨) المصدر نفسه ص ٣٢٥ .
(١٧٩) المصدر نفسه ص ٣٢٥ .
(١٨٠) صالح العلي ، تنظيم جباية الصدقات في القرن الأول الهجري ، مجلة العرب عدد ١٠ ص ١٦٦ (١٩٦٩) .
(١٨١) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٨٨ .
(١٨٢) المصدر نفسه ج ٥ ص ٨٦ .
(١٨٣) الفتوح لابن الأعثم ج ٢ ص ١٧٤ .
(١٨٤) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٩٠ .